الفصل السابع

رقصة ثلاثية

لماذا سترسم علاقات الهند مع الولايات المتحدة والصين صورة العالم في القرن الحادي والعشرين؟

«الظهور المرجح للصين والهند بوصفهما قوتين عالميتين كبيرتين -مثل نهوض ألمانيا في القرن التاسع عشر وأمريكة في القرن العشرين- سوف يغير المشهد الجيوسياسي، مع تأثيرات دراماتيكية محتملة تشابه تلك التي ظهرت في القرنين الماضيين».

من تقرير مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي (2005):

«رسم خريطة للمستقبل العالمي».

تتحرك الصفائح القارية بمعدلات لا يدركها سوى المختصين. ثم يصل الضغط يوماً ما إلى نقطة الانفجار. وما ظل يحدث على مدى العقود دون أن يكتشفه أحد يصبح فجأة واضحاً للكل. وعلى نحو مشابه، غالباً ما يحدث ارتقاء وانحدار القوة العظمى بالتدريج إلى أن يجعل حدث واحد الوضع الجديد جلياً لا لبس فيه. بالنسبة لبريطانية، كان الحدث الكاشف ربما استسلام حاميتها العسكرية الشهيرة في سنغافورة للقوات اليابانية عام 1942، أو الهزيمة النكراء للعدوان الثلاثي المخطط (مع الفرنسيين والإسرائيليين) على مصر عام 1956، حين سحبت أمريكة دعمها للجنيه الإسترليني. أما لحظة انطلاق أمريكة المميزة فربما أتت عام 1898، حين أظهرت عصاها الغليظة لإسبانيا في كوبا والفلبين، أو في عام 1917، عندما ثبت أن قرار ودورو ولسون دخول الحرب إلى جانب

الحلفاء في الحرب العالمية الأولى قد حسم نتيجتها. ويقدم بعضهم الحجة على أن غزو العراق عام 2003 ربما يبدو في المستقبل بداية انحسار وانحطاط الولايات المتحدة.

بالنسبة للهند، يبدو أن اللحظة الكبرى لم يأت أوانها بعد، مع أن بعض القوميين يعتقدون أن ارتقاء البلد إلى مكانة القوة العظمى يجب أن يرسم بدءاً من مايو 1998، عندما أمرت نيودلهي بإجراء تجربة تحت الأرض لخمسة أسلحة نووية. المستقبل وحده سيثبت الحجة. فنهوض الهند في بدايات القرن الحادي والعشرين أمر متوقع على نطاق واسع، لكنه لم يتأكد بعد. يمكن بالتأكيد قراءة تجارب عام 1998 بوصفها علامة دالة على مطامح نيودلهي. لكن هناك أسئلة تتعلق بما ستحققه الهند بالضبط من إعلانها على الملأ أنها أصبحت دولة تملك أسلحة نووية. بعد أسبوعين لحقت باكستان بركب الهند واختبرت ستة رؤوس حربية نووية (زادت على الهند واحداً وفي ذلك إشارة رمزية لها معنى). وبرأي المجتمع الدولي، خسرت الهند بضربة واحدة تفوقها في ميدان الأسلحة التقليدية على باكستان. في هذه الأثناء، تبقى الصين، التي أعدت ودعمت معظم القدرات النووية الباكستانية، متقدمة على القدرة الهندية بعدة سنين، أو ربما عدة عقود.

هنالك مقياس آخر لنهوض القوى العظمى: القدرة الاقتصادية، التي تعد القوة العسكرية نتيجة لها لا سبباً. فقد دفعت صناعة النسيج الحديثة والطاقة البخارية نهضة بريطانية قدماً في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، في حين حفز محرك الانفجار الداخلي، والسكك الحديدية، وفيما بعد الحواسيب نهوض أمريكا. وعلى هذا المقياس، فإن النجاحات التي حققتها الهند في ميدان البرمجيات و«التصنيع المعقد» تدفعها قدماً إلى الأمام بوصفها قوة اقتصادية، مع أن معدل السرعة أقل منه في الصين المجاورة. فإذا حافظت الهند على معدل النمو السنوي الحالي (7%)، فإن حجم اقتصادها سوف يتضاعف كل اثني عشر عاماً، ويتجاوز اليابان في عشرينيات القرن الحادي والعشرين لتصبح ثالث أكبر اقتصاد في العالم. توسع اقتصاد الهند الحالي معقول ومقنع إلى حد يكفي لحث عملية إعادة تقويم عالمية لإمكانيات البلد. قبل أن أنتقل إلى الهند، كنت أعيش في واشنطن. وحين تذكر الإدارة الأمريكية أو المؤسسات الاستشارية الهند كانت تتبعها عادة بذكر باكستان. فالدولتان متلازمتان دوماً (الهند - باكستان) في واشنطن. لكن

هذا تغير في السنوات القليلة الماضية. ومثلما يشير القول السائد، لم تعد الهند «موصولة» بباكستان (مع أن باكستان تظل موصولة بالهند). فالهند الآن موصولة بالصين: «الصين – الهند». ليست لإعادة المعايرة هذه علاقة كبيرة بالأسلحة النووية. فضلاً عن أنه لا يوجد من يتحدث عن باكستان بأنها ستصبح قوة عظمى في أعقاب تجاربها النووية عام 1998.

تمتلك الهند والصين كلتاهما سمة ثالثة تفتقدها بريطانية لكنها حاضرة إلى حد ما في الولايات المتحدة: العدد الكبير من السكان. هذه السمة يمكن أن تمثل مصدر قوة وموطن ضعف في آن معاً. فكثافة السكان في الصين والهند سوف تؤدي إلى زيادة الضغوط على البيئة وعلى الموارد القليلة للأراضي القابلة للزراعة. وإذا لم تعمل كل منهما بجدية على تأهيل طبيعة النمو الاقتصادي، فإن ذلك سيؤدي إلى أزمات بيئية واسعة النطاق مع مرور سنوات القرن. لكن إذا استطاع كل من العملاقين الآسيويين الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي، فإن مجرد ثقل العدد سوف يضمن تجاوز الاقتصادات الأخرى، ومنها الولايات المتحدة في نهاية المطاف – مع أن ذلك سيتطلب عدة عقود. إلا أن مثالب الحجم الكبير للسكان يمكن أن تكبح أو حتى تعكس هذه الميزة إذا سمح كل منهما بتدمير البيئة دون حدود. وهذا سيفرض أيضاً تكلفة لا تحتمل على الجميع. إذ يمكن لبلدين مثل لاوس وبوليفيا أن يفعلا ما يحلو لهما في مصادرهما. لكن إذا فشلت الصين أو الهند في أخذ الاستدامة البيئية بعين الاعتبار أثناء العقود القادمة، فإنهما سيصدران مشكلاتهما إلى بقية العالم. سوف نعاين بإيجاز في الفصل الأخير المقاربة الهندية الراهنة للبيئة. لكن ما يستحق الذكر هنا أن أمريكة والصين والهند، الدول – الأمم الكبرى التي سينتمي لها القرن الحادي والعشرون كما هو متوقع، تعد اليوم أهم ثلاث عقبات أمام الإجماع الدولي على التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري.

* * * *

في عام 1947، عدت الهند نفسها «قوة عظمى أخلاقية». وسبقت بلدان العالم الثالث الأخرى في تحقيق الاستقلال وكانت المستعمرة المهمة الوحيدة التي تتحرر بالوسائل السلمية على الأغلب. لقد ألهمت الخصائص الفريدة لنضال الهند في سبيل الحرية والشخصية الآسرة للمهاتما غاندي، شعوب العالم وقادته، ومنهم مارتن لوثر كينغ الذي

طبق العصيان السلمي الذي اتبعه غاندي في حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة. لقد مثلت الهند نموذجاً شامخاً لأنها ربحت بقوة الحث والإقناع لا بقوة المدافع والقنابل. واعتقدت النخبة الهندية أنها تستطيع إبراز قوتها في مختلف أرجاء العالم بالطريقة ذاتها. وحين نعاين الماضي من منظور الحاضر، يبدو ذلك أمراً مبالغاً في التفاؤل. فقد كانت بريطانية، على الرغم من عيوبها وغطرستها وتباهيها، قوة استعمارية مرنة نسبياً مقارنة بفرنسا وهولندا وألمانيا واليابان. ولم تتمكن من الحفاظ على حكمها للهند إلا بسبب خضوع معظم الهنود، أو على الأقل قدرتهم على الاحتمال والتساهل. وحين تعلق الأمر بالاختيار بين القمع العسكري والرحيل، اختارت بريطانية الانسحاب - على الرغم من أن القرار كان أخرق ومتأخراً. ومن أعظم سمات غاندي ونهرو أن المحاميين اللذين درسا في لندن فهما أن بريطانية تقتنع بالحجة والدليل في نهاية المطاف. كان غاندي زعيماً تكتيكياً متفوقاً إلى حد غير عادي في التعامل مع الوضع السياسي الذي وجد نفسه فيه[1]. لكن مثلما رأينا في بعض أفكاره الاقتصادية، فإن ما نجح في سياق الكفاح في سبيل الحرية لم يترجم بالضرورة إلى سياسة رشيدة وإدارة ناجحة للهند المستقلة. أما في السياسة الخارجية، فقد كان فكر غاندي ونهرو واحداً (وإن لم يتفقا في مجال الاقتصاد).

هيمن نهرو على السياسة الخارجية للهند (أكثر من المجالات الأخرى؛ ومنها الاقتصاد) طوال السنوات الخمس عشرة التي أعقبت الاستقلال. وكانت سيطرته جامعة شاملة. فقد تولى منصبي رئيس الوزراء ووزير الخارجية حتى وفاته. جسد نهرو القوة المحركة الكبرى وراء تأسيس حركة عدم الانحياز التي انطلقت من باندونغ بإندونيسيا عام 1955، وضمت زعماء عالميين مثل الرئيس اليوغسلافي تيتو، والمصري جمال عبد الناصر، والكمبودي سيهانوك. وكان رئيس وزراء الصين شو إن لاي (الرجل الثاني بعد ماوتسي تونغ) حاضراً في مؤتمر باندونغ، الذي أعلن أن جزءاً كبيراً من العالم النامي سيتخذ موقفاً حيادياً في الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. لكن تبين أن دعم الصين لحركة عدم الانحياز كان بلاغياً، بل مخادعاً من وجهة نظر الهند. في هذه الأثناء، أدان وزير خارجية الولايات المتحدة المتشدد جون فوستر دالاس عدم

انحياز الهند الأخلاقي بوصفه «لا أخلاقياً»[2]. كانت الهند، في نظر صقور الحرب الباردة في الغرب، تبشر بالحرية وحق تقرير المصير أمام الغرب، في حين تتستر على أنظمة تكبت حرية شعوبها، مثل النظامين الحاكمين في الصين ومصر. ومع مرور الزمن، اقتربت الهند أكثر وأكثر من الاتحاد السوفييتي. وأثناء العقود التي مرت بها حركة عدم الانحياز، حصلت الهند على معظم أسلحتها من الاتحاد السوفييتي، حيث تبادل البلدان البضائع بدلاً من دفع ثمنها نقداً. ومع أن الهند لم تكن رسمياً جزءاً من الكتلة السوفييتية، إلا أن الروابط بين البلدين كانت وثيقة وواسعة شملت مستويات عديدة.

وعلى الرغم من ذلك كله، تمثلت أهم ركائز سياسة نهرو الخارجية في إدانة سباق التسلح النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وحافظ على جهد متواصل لإقناع القوى العظمى بمزايا نزع السلاح. لكن تدخلاته قوبلت بالتجاهل دوماً. وربما لأن نهرو أدرك فيما بعد أن نزع السلاح على مستوى العالم هدف غير عملي، أمر بإنشاء برنامج نووي سلمي في الهند يمكن أن يثبت نفعه لتطوير أسلحة نووية في مرحلة ما في المستقبل. ولم يصادق رسمياً قط على حماس مستشاريه للأسلحة النووية، وأبرزهم هومي بابها، أهم عالم نووي في الهند. لكن من الصعب تخيل أن شخصاً بذكاء نهرو لم يدرك الخيارات التي أوجدها[3].

من الركائز الأخرى لسياسة نهرو الخارجية صداقته مع الصين. فقد اعتقد أن العلاقات الوثيقة بين البلدين ستشكل محوراً يقوم عليه النظام العالمي في حقبة ما بعد الاستعمار. كان الشعار الذي يهتف به الهنود في احتفالات نيودلهي بما عد حقبة جديدة من الصداقة هو: «الهنود والصينيون أشقاء!». كانت لغة الهند مثالية ومضللة للذات غالباً. ودهش زعماء الصين من فهم زعماء الهند المحدود للسياسة الواقعية العملية. ومع أن بكين شيوعية، إلا أنها تمتلك رؤية أكثر تقليدية للدبلوماسية من الهند. وفي وقت مبكر من الحقبة الجديدة، بدأت قضيتان تفسدان العلاقات: قمع الصين للمطالبين بالحكم الذاتي في التيبت؛ والنزاع على ترسيم خط الحدود الصحيح بين البلدين الذي يبلغ طوله 3500 كم. في عام 1959، منحت الهند ملاذاً للشاب الدالاي لاما، الذي هرب من التيبت

للنجاة بجلده من جيش التحرير الشعبي*. ومع أن الهند فرضت على الزعيم الروحي للتيبت شرط الامتناع عن القيام بنشاطات سياسية على الأراضي الهندية، إلا أن القرار بمنح أهالي التيبت الفارين ملاذاً آمناً في الهند أغضب الصينيين.

وما أنذر بمزيد من تردي العلاقات أن بكين بدأت تنشر خرائط تعيد رسم أجزاء عديدة من الحدود بين البلدين في الهملايا. عدّت الهند ذلك «عدواناً خرائطياً». ووجد نهرو، الذي ظل متشبثاً بمثاليته بعناد، صعوبة متزايدة في قراءة سياسة الصين. وسرعان ما تباعد الجاران العملاقان. قال نهرو: «يصعب معرفة ما يدور بذهنهم. فهم يبتسمون عندما ينطقون بأكثر العبارات قسوة وتصلباً. قال لي ماو [تسي تونغ] وهو يبتسم إنه ليس خائفاً من الحرب الذرية.. مع الصينيين لن تعرف شيئاً وعليك الاستعداد لردود فعل مفاجئة. وهذا يعود -جزئياً- إلى عزلتهم، لكن السبب الرئيس يكمن في الشخصية الصينية على ما أعتقد»[4].

في عام 1962، أخذ جنود جيش التحرير الشعبي (الصيني) الجنود الهنود على حين غرة حين اجتاحوا حدود الهملايا وأجبروا القوات الهندية سيئة التسليح والمعدات على التراجع. وبعد مواجهة قصيرة ومن جانب واحد، أعلن الصينيون وقفاً لإطلاق النار على خط غامض ظل إلى اليوم خط التقسيم بين البلدين في المنطقة الهندية الشمالية الشرقية. أما المساحة الصغيرة من الأرض التي احتلها الجنود الصينيون فتفتقد أي قيمة إستراتيجية. تمثل هدف بكين في تحجيم نيودلهي. كانت المواجهة مذلة للهند، لكنها كارثة لنهرو. وبدأ الآن المعارضون يسخرون علناً من كلماته البلاغية والخطابية المؤثرة عن عدم الانحياز والتعايش السلمي. لم يتعاف نهرو من الصدمة قط، وبدت عليه أمارات الشيخوخة والهزال، وتوفي بعد ثمانية عشر شهراً. وبعد ذلك بوقت قصير فجرت الصين قنبلتها الهيدروجينية. كانت تلك خاتمة مأساوية لحياة رجل دولة لم يكل ولم يمل، ومثّل مصدر إلهام لكثير من شعوب العالم وزعمائه. وتأكدت بكين، بدقة وحشية لا تعرف الرحمة، أن مبادئ نهرو التي أغرم بها وأفكاره المثالية عن الأخوة الآسيوية ونزع السلاح لم تؤد إلى شيء. ولا ريب في أن ما حدث يمثل درساً قاسياً يفصح عن الطرق التي يتبعها العالم.

* مازال الدالاي لاما يقيم في الهند، (في بلدة دارامشالا في الهملايا).

الركيزة الثالثة من ركائز سياسة نهرو الخارجية كانت التضامن بين بلدان العالم الثالث، خصوصاً عند التعامل مع الولايات المتحدة، التي عدها كثير من الهنود قوة استعمارية جديدة تخلف بريطانية. اللقاءات بين نهرو ونظرائه الأمريكيين، مثل الرئيسين ترومان وأيزنهاور، كانت مشهورة ببرودها. فإضافة إلى مقته للرأسمالية الأمريكية، حمل نهرو نزعات الطبقة العليا البريطانية المتعالية على المادية الأمريكية الوقحة. في إحدى المناسبات في نيويورك، ازدرى لقاء أُعد مع رجال الأعمال الأمريكيين، وسأل مساعديه لماذا يضيع وقته على المليونيرات. من جانبهم، وجد الأمريكيون صعوبة في التعامل مع الدبلوماسيين الهنود، مثلما فعل الصينيون. في ذلك الوقت، بدا أن الهند تؤمن بأن «قوة الحجة» أهم من «حجة القوة»[5]. لكن أمريكة كانت أكثر تعوداً على إعطاء المحاضرات الأخلاقية من تلقيها. وكثيرون في واشنطن وجددوا من المزعج أن بلداً يقبل هذا الحجم من المعونات الغذائية الأمريكية يتكلم بتعصب ومباهاة عن الطريقة التي يجب أن تدير بها الولايات المتحدة العالم (أو كيف تدير الهند العالم). «معظم المفاوضين الأمريكيين فوجئوا بما عدوه تغطرساً هندياً بحيث وجدوا من الصعب الانخراط في مفاوضات مطولة ومعقدة مع نيودلهي»، مثلما كتب ستيفن كوهين، المسؤول السابق في الخارجية الأمريكية، والباحث البارز المتخصص بالشؤون الهندية. وأضاف: «كره كثير من المسؤولين الأمريكيين التعامل مع الهنود، مقارنة مثلاً بالباكستانيين أو الصينيين أو الأوروبيين»[6]. لكن يجد الأمريكيون الهند اليوم أكثر فهماً لاستخدامات «القوة الصلبة». وعلى الرغم من الحساسيات التي مازالت عالقة، فإن واشنطن أكثر تحمساً ورغبة في الانخراط مع نيودلهي في محادثات مطولة حول سلسلة من القضايا الأمنية والتجارية.

لكن الدبلوماسية الأمريكية يمكن أن تعطي نتائج معاكسة. فقد تذكر الهنود عام 2005 الدرجة التي بلغها الزعماء الأمريكيون في كراهية بلدهم حيث سمح مكتب محفوظات الأمن القومي الأمريكي بنشر نسخة مكتوبة من أحاديث جرت بين الرئيس نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر عام 1971. كانت الهند آنذاك ضمن مجال النفوذ السوفييتي، في حين كانت باكستان حليفاً للولايات المتحدة. أما الصين فقد انشقت عن السوفييت فاغراها نيكسون وتملقها لإقامة علاقات متناغمة مع الولايات المتحدة. ولعب النظام

العسكري الحاكم في باكستان دوراً محورياً في المساعدة على الانفراج في العلاقات الأمريكية – الصينية. وحين اتضح أن الهند سوف تتدخل في الحرب الأهلية الباكستانية التي استعرت في باكستان الشرقية، حيث كان الجيش الباكستاني يقمع بوحشية الحركة الانفصالية البنغلاديشية، أمر نيكسون السفينة الأمريكية المجهزة بأسلحة نووية، إنتبرايز، بدخول خليج البنغال لتشكل رادعاً أمام الهند. بالنسبة لإنديرا غاندي، رئيسة وزراء الهند، التي تدخلت بالرغم من ذلك، وساعدت على إنشاء دولة بنغلاديش، كان تهديد أمريكة الضمني يذكر بـ«دبلوماسية البوارج الحربية» التي اتبعتها بريطانية في القرن التاسع عشر. الوضع كاد أن يتحول إلى حرب دولية أكثر اتساعاً. وقال كيسنجر علناً إن الولايات المتحدة لن تأتي لنجدة الهند إذا تدخلت الصين في الصراع، وكان ذلك بمثابة ضوء أخضر للصين.

ومع ذلك، صدم الهنود عام 2005 حين قرؤوا ما قاله نيكسون وكيسنجر عن بلادهم. قال نيكسون: «ما يحتاج إليه الهنود مجاعة جماعية كاسحة»، فرد كيسنجر: «إنهم أبناء زنى»، ثم دعا إنديرا غاندي بـ«العاهرة». فقال نيكسون: «الرأي العام العالمي مع الجانب الهندي، لكنهم قوم مخادعون وغادرون ومراوغون». فأجاب كيسنجر: «أعتقد أن علينا إبلاغ الصينيين أن التحرك من جانبهم.. باتجاه الحدود الهندية سيكون مهماً جداً». فيما بعد اتفق الاثنان على إبلاغ الصينيين: «إذا كنتم تريدون التحرك فهذا هو الوقت المناسب»[7]. لحسن حظ الهند، لم يتحرك الصينيون، نظراً لأن تدخلهم يحتمل أن يجر السوفييت ومن ثم الأمريكيين إلى الصراع أيضاً. لا يمكن التكهن بوجهة الصراع النهائية. وقدمت مجريات الأمور بعض التفسير لسبب شكوك الهند الباقية بنوايا الولايات المتحدة، وانعدام ثقة إنديرا غاندي بأمريكة منذ ذلك الحين. صحيح أن الهند مذنبة أحياناً بالتشبث العنيد بالمواعظ الأخلاقية الفاضلة، لكن يمكن اتهام الولايات المتحدة أحياناً بالتخلي المتهور عن أي مبادئ أخلاقية.

في حديث أكثر تهذيباً، قال كيسنجر ذات مرة: «الهند تعيش في منطقة خطرة». وربما لا تصف العبارة الواقع الحقيقي كاملاً. فالهند تراقب تحركات باكستان والصين بدقة،

وتزعم أن الصداقة بينهما «عالية كالجبال وعميقة الغور كالمحيط». ونظراً للظروف السائدة، ليس من المفاجئ أن تمضي الهند قدماً في تطوير الأسلحة النووية. في العقود التي أعقبت عام 1962، اعتقد كثيرون في الهند أن الصين تحاول «تطويق» بلادهم عبر إقامة علاقات وثيقة مع جيران الهند الذين يكنون لها العداء، مثل باكستان، وبورما (ميانمار)، ونيبال إلى حد ما، حتى وإن كانت هذه الأخيرة الدولة الهندوسية الوحيدة (رسمياً) في العالم (دستور الهند علماني). لقد دعمت الصين موقف باكستان من كشمير كلما جرى تصويت على المسألة في مجلس الأمن. في حين أيد السوفييت على الدوام الهند. وبعد أزمة عام 1971 في باكستان الشرقية، التي أذلت إسلام أباد، وقسمت البلاد إلى شطرين، وأدت إلى انهيار الحكم العسكري الثاني في باكستان، أصبحت الصين المورد الأكبر للأسلحة إلى باكستان، لتحل محل أمريكة التي ضعف اهتمامها بالمنطقة بصورة ملحوظة. في الثمانينيات، أعادت الولايات المتحدة مبيعات الأسلحة المتدفقة إلى باكستان، التي قدمت نفسها دولة على الخط الأمامي في مسعى الولايات المتحدة لمواجهة الغزو السوفييتي لأفغانستان.

ما يزال كثير من المعنيين بعدم انتشار الأسلحة النووية في واشنطن، خصوصاً في وزارة الخارجية، يعتقدون أن تطوير الهند للأسلحة النووية تصرف طائش وغير مسؤول. لكن الولايات المتحدة اتبعت في المنطقة أحياناً سياسات تزيد دون قصد احتمال أن تفعل الهند ذلك. إضافة إلى أن لنيودلهي أسباباً وجيهة -هندية حصراً- تدفعها للتحول إلى دولة نووية. وهذه الأسباب تتجسد في حساسية البلد الحادة تجاه ما تعده أشكالاً حديثة من الاستعمار. في عام 1968، حثت القوى النووية الخمس (الولايات المتحدة وبريطانية وفرنسا والاتحاد السوفييتي والصين) معظم البلدان غير النووية على التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. المعاهدة رسخت القوى الخمس الموجودة بوصفها الدول الوحيدة التي يحق لها امتلاك أسلحة نووية، ووعدت بتقديم المساعدة في مجال الاستخدام المدني للطاقة النووية إلى تلك البلدان التي تتعهد بالتخلي عن أسلحتها النووية. وقعت بلدان مختلفة، مثل إيران وكوريا الشمالية، على المعاهدة، لكن الهند لم توقع فامتنعت باكستان عن التوقيع. واستخدم الدبلوماسيون الهنود كل ما لديهم من

براعة وتضلع من التفاصيل، وحب للبلاغة الخطابية، وحساسية تجاه المكانة، واستياء من الغرب، لإدانة المعاهدة بوصفها غير منصفة. دعتها نيودلهي بـ"النظام العنصري النووي»، وزادت إنديرا غاندي سرعة البرنامج السري لتطوير أسلحة نووية.

في عام 1974 أمرت بإجراء سلسلة من «التجارب النووية السلمية». وكانت ذريعة الهند المهذبة أن الأجهزة النووية يمكن استخدامها لأغراض مدنية، مثل حفر الأنفاق وبناء الجسور. ورد ذو الفقار علي بوتو، رئيس وزراء باكستان، على التجارب بالقول إن باكستان سوف «تأكل العشب» لو دعت الضرورة لتضاهي قدرات الهند. ما كان على إسلام أباد سوى أن تطلب العون من الصين، التي زودت باكستان بمعظم التقانة لتطوير الرؤوس الحربية النووية ونظام الصواريخ التي تحملها. إضافة إلى أن عبد القدير خان، العالم الباكستاني الشهير، الذي عرف فيما بعد بأبي البرنامج النووي الباكستاني، سرق في السبعينيات من الشركة الهولندية التي عمل فيها المخططات التي توجز عملية تخصيب اليورانيوم ليتحول إلى مادة يمكن أن تصنع منها الأسلحة النووية. وبحلول عام 1987، حين أوشكت الهند وباكستان على الصدام في أعقاب المناورات العسكرية الضخمة التي قامت بها الهند على الحدود الباكستانية، ومازالت الهند تؤكد أن باكستان أساءت تفسيرها بوصفها تمهيداً للحرب (وتزعم إسلام أباد أن تفسيرها معقول ومنطقي) - كان الطرفان على ما يعتقد يملكان أسلحة نووية لم تكتمل بعد. وكانا بحاجة إلى وقت لاختبارها.

حتى قبل إجراء البلدين التجارب النووية عام 1998، تبدت مخاوف متعاظمة من السهولة التي يخطئ فيها أحدهما في قراءة نوايا الآخر وسط «ضباب الحرب». كان الخوف من إسلام أباد غالباً، نظراً لأن نيودلهي كشفت مبدأ نووياً يؤكد أن الهند «لن تكون البادئة» في استخدام القوة النووية. وهذا يعني أنها لن تستخدم الأسلحة النووية إلا إذا استخدمها الخصم أولاً. من ناحية أخرى، أعلنت باكستان أنها ستكون قوة «توجه أول ضربة»، وهو موقف عكس موقف أمريكة أثناء الحرب الباردة، حين امتلكت الولايات المتحدة عدداً أقل من القوات التقليدية في أوروبة مقارنة بحلف وارسو بقيادة الاتحاد السوفييتي (تشبث السوفييت، مثل الهند، بموقف «عدم البدء باستخدام الأسلحة

النووية»). وبوصف باكستان قوة أضعف فيما يتعلق بالقوات العسكرية التقليدية، حيث تبلغ النسبة ثلاثة إلى اثنين تقريباً لمصلحة الهند، فقد أغراها التلويح بالسيف النووي بين الحين والآخر. ويعتقد كثير من الإستراتيجيين الباكستانيين أن من مصلحة إسلام أباد أن تملأ بالشك نفوس صناع القرار في نيودلهي حول مدى سرعة وسهولة عبور الهند «الخط الأحمر النووي» لباكستان إذا ابتدأت صراعاً عسكرياً تقليدياً. وما سيحدث في الممارسة العملية لا يمكن التكهن به. فكلما تصاعد التوتر بين البلدين إلى مستويات مرتفعة في العقدين الماضيين، أصدرت باكستان تحذيرات مبطنة إلى الهند عن مخاطر التصعيد النووي.

يمكن تقدم الحجة على أن شهر مايو عام 2002 كان أخطر لحظة في التاريخ الممتد للحظات الخطرة بين الهند وباكستان. فقد نشرت الهند، كما رأينا في الفصل الأخير، معظم جيشها على طول الحدود الباكستانية في أعقاب هجوم انتحاري فاشل على برلمانها في شهر ديسمبر السابق. وبعد حالة الرعب التي سادت أولاً في شهر يناير، حين أوشكت الهند على إصدار أمر بعملية عسكرية من نوع ما عبر «خط السيطرة» في كشمير، هدأت حدة التوتر. وتحت ضغط من إدارة بوش -التي خشيت (من بين أشياء أخرى) من أن النزاع بين البلدين سيعرض عملياتها في أفغانستان للخطر- ألقى الرئيس مشرف خطبة متلفزة تعهد فيها بتشديد الإجراءات الأمنية على الجماعات الإسلامية التي تشكل حسبما قال «دولة داخل دولة» في باكستان. لكن الإجراءات لم تؤد إلى نتيجة. فجماعات مثل «جيش الأنقياء»، التي حملتها الهند بصورة خاصة مسؤولية الهجوم الانتحاري، اكتفت بتغيير أسمائها ونقل مقراتها من مقاطعة البنجاب الباكستانية إلى أزاد كشمير (الجزء الباكستاني من كشمير). وما إن بدأت الثلوج تذوب في أواخر مارس، حتى عاود الإرهابيون التسلل عبر «خط التقسيم» إلى كشمير الهندية بمستويات أعلى من السنوات السابقة. فتصاعد التوتر من جديد.

وفي منتصف مايو، نفذت مجموعة إرهابية إسلامية هجوماً دموياً على مساكن الجنود الهنود في كالوتشاك، وهي بلدة في ولاية جامو - كشمير. وذبح الانتحاريون أربعة

وثلاثين شخصاً، منهم زوجات وأطفال الجنود. مارس الجيش الهندي، الذي شعر بالملل على طول الحدود منذ عدة شهور، ضغطاً قوياً على نيودلهي من أجل القيام برد سريع. فزار فاجبايي رئيس الوزراء كشمير وألقى خطبة أمام الجنود الهنود في أحد المعسكرات القريبة من «خط السيطرة»، تحدث فيها عن «المعركة الحاسمة» الوشيكة للتغلب على قوى الإرهاب. وظهرت آراء علنية في الهند تطالب بـ «ضربة عقابية» عبر «خط السيطرة» تستهدف مواقع الجيش الباكستاني ومعسكرات تدريب الإرهابيين التي يوفر لها الحماية كما يُزعم. وتركزت عيون العالم على برويز مشرف لمعرفة ردة فعله.

عند هذه النقطة سافرتُ بالطائرة إلى إسلام أباد لمقابلة الرئيس مشرف. وكان انفجار الصراع متوقعاً في أي لحظة. قبل بضعة أيام، أمر الرئيس بإجراء تجربة على صاروخ باكستاني بعيد المدى وقادر على حمل أسلحة نووية في إشارة واضحة إلى ما قد يحدث إذا عبرت الهند «خط السيطرة» أو الحدود الدولية. واقترح المسؤولون الباكستانيون، الذين صقلوا لغة التهديد النووي على مدى السنين، أمام الصحفيين أن إسلام أباد ستفكر بالخيار النووي إذا شنت الهند ضربة عسكرية تقليدية. وفي الأمم المتحدة، قال سفير باكستان: «إذا كانت الهند تحتفظ بحق استخدام الأسلحة التقليدية، كيف يمكن أن نتوقع من باكستان -الأضعف قوة- استبعاد وسائل الردع كلها؟»[8]. قبل المقابلة مباشرة، ألقى رئيس باكستان خطبة متلفزة. كان يرتدي الزي الرسمي الكامل وبدا صوته مكفهراً وتعبيراته كئيبة، كأنما يحضر باكستان للمواجهة. لكن خطبة الجنرال مشرف شملت تعهداً رمزياً ومشروطاً بأن تعمل باكستان على وقف التسلل عبر «خط السيطرة» إذا تراجعت الهند. ولم يستطع أن يعد بوضوح بوقف التسلل الإرهابي كلية، نظراً لأن التعهد المحدد سيعادل الاعتراف بأن الجيش الباكستاني قدم الرعاية فعلاً له - وهو موقف تستمر إسلام أباد في إنكاره. أبلغ الجنرال مشرف الأمة: «مثلما تعلمون، فإن قوات العدو منتشرة على حدودنا».

العدو حشد جيشه وبحريته وقواته الجوية. ويواجهه جيش باكستان وبحريتها وقواتها الجوية، فهي المتراس الحصين. الأمة بأسرها مع قواتها المسلحة وسوف تضحي بآخر قطرة

من دمها في سبيل منع أي أذى يصيب الوطن. التوتر في ذروته.. نحن لا نريد الحرب، لكن إذا فرضت علينا، فسوف نرد بأقصى ما لدينا من قوة، وسيكون ردنا مناسباً. أود الآن أن أنقل رسالة إلى المجتمع الدولي. باكستان لا تريد الحرب. باكستان لن تكون الدولة التي تبدأ الحرب. نريد السلام في المنطقة. دعوني أؤكد للمجتمع الدولي أيضاً أن باكستان لا تفعل شيئاً عبر «خط السيطرة»، ولن تسمح بتصدير الإرهاب إلى العالم من داخل باكستان*. والآن أريد أن أبعث برسالة إلى إخواننا وأخواتنا في كشمير. كشمير تقع في قلب كل باكستاني. وباكستان سوف تؤدي واجبها دوماً في توفير الدعم المعنوي والسياسي والدبلوماسي لقضية كشمير. وسوف تؤيد دوماً نضال كشمير في سبيل التحرر[9].

بعد أن شاهدت مشرف يخطب بهذه الطريقة التي تحبط العزيمة إلى حد ما، ركبت السيارة مع الزميل الباكستاني فرحان بخاري إلى مقر الإقامة العسكري الرسمي لبرويز مشرف في بلدة راولبندي، على بعد بضعة أميال من إسلام أباد. أدخلونا إلى غرفة جلوس فخمة. بعد بضع لحظات ظهر مشرف. بدل زيه على ما يبدو: خلع البزة العسكرية الرسمية وارتدى قميصاً مفتوحا عند العنق وبنطالاً عادياً. كان يبتسم مسترخياً إلى حد قول بعض الدعابات. استهدفت الخطبة التي بثت إلى الأمة كثيراً من المستمعين: الهنود والأمريكان وشرائح مختلفة من الباكستانيين، منهم الجماعات الكشميرية المقاتلة والجيش، ولذلك ضمت عدداً من الرسائل المتناقضة. لكن مقابلتنا التي دامت ساعة كانت مخصصة للجمهور الغربي. عدل الجنرال مشرف مسلكه. سألته عن تهديد الأسلحة النووية، فاستهل الحديث بالقول: «باكستان بلد قادر على الردع وعلى حماية شرفه وكرامته».

لكنني لا أريد مناقشة القضية النووية. فمن التهور واللامسؤولية لرجل الدولة أن يناقش مسألة الأسلحة النووية. هنالك توتر حاد وهيستريا الحرب مستمرة. لا أحد يريد خوض الحرب. ولا يرغب أي من الجانبين في الاقتراب منها. وأنا واثق أن الهنود يعرفون

* كانت لغة مشرف دقيقة. فوفقاً لباكستان، فإن أزاد كشمير ليست – تقنياً – جزءاً من السيادة الباكستانية لأن إسلام أباد تعتقد أن كشمير برمتها محل نزاع وخلاف تبعاً لقانون الأمم المتحدة. من الجدير بالملاحظة أيضاً أزمنة الأفعال التي استخدمها: «باكستان لا تفعل شيئاً عبر (خط السيطرة). ولو قال «لم تفعل» أو «لن تفعل» فإن الاستنتاج الاستدلالي سيكون مختلفاً.

ذلك. التعقل يتطلب تجنب الحرب لكن في الوقت ذاته لا يمكنك في مسعاك للسلام أن تتخلى عن الشرف أو الكرامة. يجب إقامة توازن بين الحفاظ على الشرف والكرامة وطلب السلام.

عدل الجنرال مشرف ألفاظه للمستمع الغربي. فبدلاً من الرد «بأقصى ما لدينا من قوة»، فإن باكستان سوف تحافظ على «شرفها وكرامتها». لكن المعنى الذي نقله مشرف في خطبته المتلفزة بقي ذاته: باكستان تفكر بالأسلحة النووية بوصفها خياراً عسكرياً؛ وسوف تستأنف دعمها للإرهاب العابر للحدود إلى أن توافق الهند على التفاوض على وضع كشمير. فالنقطتان مرتبطتان معاً. سألت الرئيس عن التعهد الواضح الذي قدمه في الخطبة بوقف تسلل الإرهابيين بصورة كاملة، وتساءلت هل يستخدم ما يدعى بالتهديد النووي (المخادع) لإجبار الهند على الجلوس إلى مائدة المفاوضات. وضح لي بصراحة التعهد المتعلق بالإرهاب:

قلت لا يحدث شيء على طول «خط السيطرة» الآن. وبغض النظر هل يقبل الهنود أم لا، فإنهم لا يستطيعون أن يكونوا متهمين وقضاة في آن.. أنا واقعي. هنالك مشكلات خطيرة جداً بين البلدين وهي سبب التوتر الذي أدى إلى ثلاث حروب هنا. إضافة إلى المعارك التي تجري بين يوم وآخر. الناس يموتون على الحدود، على طول «خط السيطرة». لماذا لا نتصدى لهذه المشكلات؟ هذا ليس تهديداً مخادعاً. هذه واقعية. ولسوء الحظ، لا نرى الواقعية ذاتها على الطرف الآخر من الحدود[10].

عند نهاية المقابلة، قدم لنا مشرف هديته المعتادة: ساعة توضع على الرف مزخرفة بالعلم الباكستاني. ولدي الآن ثلاث منها.

عدت إلى نيودلهي (مجاناً) على متن طائرة تابعة للحكومة البريطانية. كان جاك سترو، وزير الخارجية البريطاني آنذاك، في المنطقة لمحاولة إقناع البلدين بعدم الدخول في مواجهة. بعد بضعة أيام، سافر ريتشارد آرميتاج معاون وزيرة الخارجية، على الطريق نفسه. وخرج آرميتاج، الذي كان جندياً سابقاً، من اجتماعه مع الجنرال مشرف مبتسماً. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم عاد إلى نيودلهي حاملاً معه تعهداً بأن تضع باكستان حداً نهائياً

لتسلل الإرهابيين عبر «خط السيطرة». هذا التعهد القوي كان كافياً لنيودلهي لإنهاء الأزمة. في الأسبوع اللاحق زار دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي العاصمتين كلتيهما لوضع الختم النهائي على الوضع الجديد. لم تكن تلك المرة الأولى التي يستطيع فيها الأمريكيون، بمساعدة البريطانيين، نزع فتيل أزمة متفجرة بين باكستان والهند. بل إن واشنطن حثت الصين على إقناع مشرف بهدوء. وبدا الدور المهدئ الذي لعبته الإدارة الأمريكية عام 2002، الذي تطلب مهارة ومثابرة، مغايراً بصورة تبعث على السرور للدور الصعب والمعرض للوقوع في الأخطاء الذريعة الذي لعبه نيكسون وكيسنجر قبل ثلاثين عاماً.

لم تكن الهند دولة على الخط الأمامي للمواجهة أثناء الحرب الباردة، وذلك على الرغم من علاقاتها الوثيقة مع موسكو. لكن انهيار الاتحاد السوفييتي فتح احتمالات جديدة بذلت نيودلهي جهداً كبيراً لاستغلالها. وجرت مقارنة الدفء التدريجي في العلاقات بين الولايات المتحدة والهند في السنوات العشر أو الخمس عشرة الأخيرة مع البرودة التدريجية في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين. أما منطق الدبلوماسية في عالم اليوم أحادي القطب فهو أكثر مرونة وسيولة من حاله أثناء الحرب الباردة. ففي الحقبة نفسها بدأت الهند أيضاً إصلاح العلاقات مع الصين، مع أن نيودلهي وبكين لم تتفقا إلى الآن على النقاط التي يجب البدء منها بالضبط. وحين أدركت بكين مشكلاتها الانفصالية (الأقل حدة مقارنة بالهند) في مقاطعة زينغجيان الشمالية الغربية، خففت من حدة انتقاداتها لموقف الهند من كشمير. ويعتقد أن لبعض المجموعات الانفصالية الصينية صلات مع الجماعات الإسلامية التي ترعاها باكستان، على الرغم من عدم وجود مؤشرات تثبت أن إسلام أباد عملت على تسهيل هذه الصلات. في عام 2004، وجدت الصين سبباً آخر يجعلها أكثر حيادية تجاه الهند وباكستان، حين تبين أن عبد القدير خان، الأب المؤسس للبرنامج النووي الباكستاني، باع الأسرار النووية أثناء الثمانينيات والتسعينيات لأي بلد مستعد أن يدفع ثمنها. ونظراً لأن معظم التقانة التي باعها عبد القدير أتت أصلاً من الصين، فإن افتضاح القضية أحرج بكين (من زبائن عبد القدير ليبيا وكوريا الشمالية وربما إيران). إضافة إلى أن الإستراتيجيين في بكين استنتجوا كما قيل أن دعم التوسع السريع لترسانة باكستان النووية قد يعطي نتائج

عكسية، حين يطلق سباق تسلح نووياً مع الهند، يقرب الهند بسرعة أكبر إلى مرحلة التكافؤ النووي مع الصين[11].

هنالك سببان آخران أكثر أهمية يدفعان الصين إلى تحسين علاقاتها بالهند، والسعي لتمتين أواصرها في السنين القادمة. أولاً، أصبحت الهند الآن جارة أكثر واقعية مقارنة بحالها أثناء سنوات عدم الانحياز. لقد أجبرت التجارب النووية عام 1998 الصين على ملاحظة الهند الجديدة المختلفة التي تخلت عن الفلسفة الدبلوماسية لغاندي ونهرو. في أوائل التسعينيات، طلبت نيودلهي من بكين إعلان أن الصين لن تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية ضد الهند. وقالت بكين إنه لا معنى لإعلان موقف نووي تجاه بلد لا يمتلك أسلحة نووية[12].

قبل بضعة أيام من تجارب عام 1998، صرح جورج فرنانديس، وزير الدفاع الهندي، أن الصين تمثل أكبر تهديد لأمن الهند. وبعد إجراء التجارب، كتب أتال بيهاري فاجبايي إلى الرئيس بيل كلينتون يقول إن فيها الصين، لا باكستان، هي الباعث الرئيس وراء قرار الهند بالتحول إلى دولة نووية. ونظراً لأن الصين زودت باكستان بمعظم معارفها وخبراتها النووية، حظي زعم الهند ببعض المصداقية. أعلن فاجبايي:

عَدَّ ملايين الهنود هذه المناسبة بداية نهوض الهند القوية الواثقة بنفسها. أشاطرهم بصورة كاملة هذا التقويم وهذا الحلم. لم تعد الهند قط القوة العسكرية مقياساً نهائياً للقوة الوطنية. إنها مكون ضروري لمجمل القوة الوطنية. لذلك أقول إن المعنى الدلالي الأعظم للتجارب هو أنها منحت الهند عامل قوة، أعطت الهند قوة، وثقة بالنفس[13].

أدانت الصين التجارب، لكن احتجاجها لم يكن مؤثراً أو حماسياً. في يونيو عام 2001، كانت الهند واحدة من أوائل البلدان التي تصادق على خطط إدارة بوش فيما يتعلق بـ«الدفاع الصاروخي» - أو «حرب النجوم 2». في حين أدانت الصين المفهوم لأنه يزعزع استقرار النظام النووي العالمي القائم بدرجة خطرة. ومنذ ذلك الحين، واجهت خطط واشنطن لبناء درع في الفضاء ضد الأسلحة النووية صعوبات تقنية ومالية، وجعلت هجمات سبتمبر الإرهابية برنامج «حرب النجوم 2» يبدو غير ذي صلة بالتهديدات

الرئيسة للأمن التي تواجه الولايات المتحدة. لكن موقف الهند الواضح، لم يغب عن ملاحظة بكين. وظلت الصين تنتقد الهند، وتلح بإصرار، يبدو دونكشوتياً إلى حد ما، على ضرورة تخلي الهند عن برنامجها النووي والتخلص من أسلحتها النووية. لكن هناك الآن نبرة حذرة من الاحترام في انتقادات الصين غابت بصورة ملحوظة في العقود الماضية.

السبب الثاني الداعي إلى تخفيف حدة التوتر في العلاقات بين الصين والهند، اقتصادي. فقد قامت الصين بعملية إصلاح اقتصادي منذ عام 1978، ولذلك سبقت الهند بثلاث عشرة سنة، حيث لم تبدأ بإلغاء نظام «ترخيص راج» إلا في عام 1991. ومن نتائج ذلك أن دخل الفرد في الصين بلغ ضعف معدله في الهند، وحجم الصادرات أكبر بأربعة أضعاف. لكن في السنوات القليلة الماضية، بدأ اقتصاد الهند يتسارع. في عام 2000، لم يتجاوز حجم التجارة بين الصين والهند ملياري دولار، لكن بحلول عام 2006، بلغ قرابة عشرين ملياراً. ومع أن ذلك يمثل جزءاً صغيراً من إجمالي تجارة الصين مع العالم، إلا أن الهند هي الآن أسرع شركاء الصين التجاريين نمواً، والعكس صحيح. ومعظم التدفقات التجارية الجديدة آتية من شهية الصين غير المحدودة تقريباً للمواد الأولية، ومنها الحديد الخام والفولاذ، التي توردها الهند بكميات متعاظمة باطراد. لكن الهند تبيع أيضاً مكونات السيارات للشركات متعددة الجنسية التي تعمل في الصين وتوفر تصاميم البرمجيات للجيل القادم من السيارات المتطورة. اليوم، تزيد القيمة النقدية للبرمجيات المدمجة في السيارة على قيمة العتاد أو الأجهزة الصلبة فيها. وكثير من شركات البرمجيات الهندية أقامت مراكز لها في الصين. ومن المؤكد أن الصين لا تضاهي الهند في مجال اللغة الإنكليزية وتقانة المعلومات. وعديد من الشركات متعددة الجنسية المتمركزة في الصين، التي يبلغ حجم استثماراتها نصف حجم صادرات الصين، تستخدم مكاتب شركات تقانة المعلومات الهندية في شنغهاي أو هونغ كونغ للحصول على ما تحتاج إليه من برمجيات وأنظمة الصيانة. في حين أقام قطاع الأدوية الهندية القادر على المنافسة مواقع إنتاج له في الصين.

لم يكن من المتوقع أن تأخذ الأمور هذا المنحى. فحين انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية سنة 2000، أصاب الذعر الشركات الهندية من أن تغرق أسواقها المحلية

بالبضائع الصينية الرخيصة. وامتلأت وسائل الإعلام الهندية بقصص عن المظلات والبطاريات والألعاب النارية الصينية التي تجبر المصنعين المحليين على الخروج من الميدان. لكن الهند حققت فائضاً تجارياً معتدلاً مع الصين على مدى عدة سنوات متعاقبة. وهذا غيّر بصورة جذرية مدركات الهند عن الصين، لتتحول من تهديد تجاري إلى شريك محتمل. كان الطلب العالمي قوياً على البضائع الصينية والخدمات الهندية إلى حد أن كلاً من البلدين لم يعد الآخر منافساً تقليدياً من جوانب عديدة. «اعتاد الناس في الهند القول إنها الصين لا الهند، ثم قالوا: الصين ضد الهند، لكن عند النظر إلى أي عدد من القطاعات فإن القصة الفعلية هي الصين مع الهند»، مثلما أكد إن. سرينيفاسان، رئيس اتحاد الصناعة الهندي. وأضاف: «اقتصاد الهند والصين يكمل أحدهما الآخر»[14].

على افتراض أن اقتصاد كل من البلدين لن يخرج عن السكة في السنوات الخمس أو العشر القادمة -وهو افتراض معقول- فإن النمو في حجم التجارة بين الهند والصين سيجعلها واحدة من أهم العلاقات التجارية في العالم. وفي نهاية المطاف، ستشير الديمغرافيا إلى أنها أضخم علاقة تجارية في العالم. كلا البلدين وضع التجارة والاقتصاد في قلب دبلوماسيته الجديدة. وفي هذه الأيام، تهيمن المفاوضات من أجل التوصل إلى «اتفاقيات للتجارة الحرة» على معظم وقت الدبلوماسيين في البلدين. الصين تسبق الهند، لكن الهند تلحق بركب الصين؛ وكلا البلدين أنجز اتفاقيات تجارية مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ وتأمل الهند بمحاكاة علاقات الصين التجارية المتنامية مع أمريكة الجنوبية. على المستوى العالمي، تقود الصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا رابطة البلدان النامية العشرين (G20) التي أصبحت تمثل لاعباً مؤثراً في محادثات تحرير التجارة العالمية. وهنالك اقتراح لعقد اتفاقية تجارية ثنائية بين الهند والصين، لكنها ستتطلب سنوات لإنجازها.

هل يعني ذلك كله دخول الصين والهند حقبة حقيقية من الصداقة؟ مؤيدو التجارة الحرة مغرمون بالأمثال السائرة والحكم السائدة: «عندما تبدأ البلدان بتبادل البضائع

تتوقف عن تبادل اللكمات». ربما يكون في ذلك نوع من المبالغة، لكن من الواضح، مع تعزيز الروابط الاقتصادية وزيادة أعداد الهنود الذين يزورون الصين وأعداد الصينيين الذين يزورون الهند، أن الخلافات على الحدود الدولية، أو وضع الدالاي لاما، تصبح أسهل على الحل. لقد عقد البلدان خمس عشرة جولة من المفاوضات حول النزاع الحدودي بينهما، ويقال إنهما على وشك التوصل إلى تسوية نهائية. في القمة التي عقدت في نيودلهي عام 2005، اعترفت الهند بسيادة الصين على التيبت. وبالمقابل، اعترفت الصين بسيادة الهند على ولاية سيكيم في الهملايا، وهي مملكة صغيرة (مستقلة اسميا) ضمتها الهند رسمياً في السبعينيات. وعند اختتام القمة بين وين جياباو، رئيس وزراء الصين، ومانموهان سينغ، رئيس وزراء الهند، أعلن سينغ: «يمكن للهند والصين معاً أن تعيدا تشكيل العالم». الإعلان جريء دون شك. ويتضمن تحذيراً من أن إساءة إدارة العلاقات بين البلدين مرة أخرى سوف تعيقهما معاً عن تحقيق هدفهما بإقامة عالم «متعدد الأقطاب». الحديث عن «تعددية الأقطاب» طريقة مهذبة للأمل بعالم يضع حدوداً أقوى على مدى قدرة أمريكة على فرض إرادتها على الآخرين. وهذا هدف تشترك فيه الصين والهند.

لكن هنالك حكمة مأثورة أخرى وثيقة الصلة (صينية هذه المرة). «لا يمكن لجبل أن يستوعب نمرين اثنين». ثمة شك في قدرة الروابط التجارية القوية بين الهند والصين على إزالة تهديد الصراع والمواجهة بينهما، مثلما يؤمن بعض المعلقين الغربيين ويؤكدون أن ذلك يصح في كل زمان ومكان. لكن في الوقت الراهن فإن الجبل متخم بالثمار اليانعة. وعلى أقل تقدير، لا يوجد ضرر من وجود علاقات تجارية قوية بين البلدين. فهما يتصفان بذهنية مختلفة تماماً عن تلك التي أدت إلى حرب عام 1962. إذ لم تعد الهند مثالية، ولا تتحدث كثيراً عن التضامن بين البلدان النامية في العالم الثالث، وتهتم أكثر بمصالحها القومية. ومع أنها لم تعلن ذلك صراحة، إلا أن معظم المراقبين يفترضون أن الصين سوف تحتاج إلى علاقات سلمية مع الهند إذا أرادت تحقيق طموحها بأن تصبح قوة عالمية.

الصفائح التكتونية تتحرك ببطء. إنها مرحلة مراوغة ومثيرة من العلاقات الدولية يرجح أن تستمر عقداً أو اثنين قبل أن تصبح الصين قوة حقيقية على المسرح العالمي.

هنالك عقبات محتملة أمام نهوض الهند. لكن من المرجح أن تتغلب على معظمها، على الأقل لأن الولايات المتحدة تعلن الآن عن رغبتها بنهوض الهند.

في مارس 2005، فعلت إدارة بوش شيئاً لم تفعله أي إدارة قبلها: أعلنت أنها ستقوم بدور القابلة القانونية لولادة قوة عظمى جديدة. البلد المعني هو الهند. على نحو محدد، قال الناطق الأمريكي إن الولايات المتحدة تريد «مساعدة الهند لكي تصبح قوة عالمية كبرى في القرن الحادي والعشرين. نحن نفهم تماماً المضامين والمقتضيات، ومنها المضامين العسكرية، للإعلان»[15]. تزامن إعلان واشنطن مع نشر وكالة المخابرات المركزية تقريراً عرّف الهند بأنها دولة حاسمة الأهمية وأساسية على مستوى العالم في القرن الحادي والعشرين[16]. وتوقعت الوكالة أيضاً أن الهند ستصبح رابع أقوى دولة في العالم بحلول عام 2012، وفقاً لتوليفة تجمع القوة الاقتصادية والعسكرية والتقنية[17]. والرأي يقول إن بناء شراكة قوية مع الهند، التي كرر المسؤولون الأمريكيون وصفها بأنها «حليف طبيعي»[18]، سوف يساعد في إطالة أمد القوة الأمريكية في العقود القادمة. هذا التصريح غير المسبوق لم يكن عادياً لا بسبب أصالته فحسب بل صراحته ووضوحه أيضاً. فما هو الدافع المحفز له؟

يقدم المسؤولون الحكوميون الأمريكيون عدداً من التفسيرات لحماستهم في تأييد الهند. وأكثر التفسيرات تكراراً أن الهند عموماً أكبر ديمقراطية في العالم. وحين وصل جورج بوش إلى سدة الرئاسة، عرض على روبرت بلاكويل، أحد كبار المستشارين، أن يختار البلد الذي يريد أن يعمل فيه سفيراً للولايات المتحدة*. فاختار بلاكويل، الذي كان أحد كبار المفاوضين حول الأسلحة أثناء الحرب الباردة، الهند على الفور. قال له بوش: «مليار نسمة، وديمقراطية - ألا يعني هذا شيئاً؟»[19]. ثانياً، على الرغم من تجارب الهند النووية، التي أدت إلى فرض حظر أمريكي على تصدير التقانة الحساسة، أو ذات «الاستخدام المزدوج»، إلى الهند، إلا أن إدارة بوش تأثرت بكفاءة الهند المشهودة وإدارتها المسؤولة لترساناتها النووية. وخلافاً لباكستان، التي كانت تنقل التقانة إلى كل من يدفع

* كان بلاكويل واحداً من جماعة «فولكان» (إله النار في الأساطير الرومانية) التي قادتها كوندوليزا رايس، وقدم المشورة في ميدان السياسة الخارجية لحملة بوش الانتخابية عام 2000.

نقداً، فقد امتلكت الهند نظام كفؤاً للسيطرة على التصدير. ثالثاً، هنالك مليونان من أصول هندية يعيشون في الولايات المتحدة وأصبح لهم صوت جديد قوي في السياسة الأمريكية. الأمريكيون الهنود هم أغنى جماعة إثنية في الولايات المتحدة، حيث يزيد معدل الدخل السنوي لأفرادها على خمسين ألف دولار. والطلاب الهنود يمثلون أكبر عدد من الطلاب الأجانب الذين يدرسون في الولايات المتحدة، ويحصل الهنود على أكبر حصة من تأشيرات (H1B) للعمال التقنيين الأجانب، ومعظمهم من مهندسي البرمجيات. تبرز الهند أيضاً بوصفها سوقاً جديدة واسعة للمنتجات الأمريكية، على الرغم من أنها ليست بضخامة الصين.

نادراً ما يذكر المسؤولون الأمريكيون الصين في هذا السياق، على الرغم من حقيقة أنها تقدم الحافز الحقيقي لرعاية واشنطن لطموحات الهند بأن تصبح قوة عظمى. وبسبب حجم الهند وطبيعة نظامها السياسي، تعد البلد الوحيد الذي يمكن أن يشكل ثقلاً مقابلاً لنهوض الصين وارتقائها إلى مستوى القوة العالمية. تراقب أمريكة بروز الصين بقلق متنام حتى وإن صنعت الشركات الأمريكية معظم انفتاح الصين الاقتصادي. تراخي قبضة الحزب الشيوعي الصيني المتوقع على النظام السياسي في البلاد نتيجة التحرر الاقتصادي، لم يحدث على أرض الواقع؛ ولم يضعف تصميم الصين على دمج تايوان -التي تعدها مقاطعة منشقة- في الوطن الأم. بل على العكس، فقد أصدرت الجمعية الوطنية الصينية قانوناً في عام 2005 يجيز استخدام العمل العسكري ضد تايوان إذا أعلنت الاستقلال الرسمي عن الصين. تايوان حليف عسكري للولايات المتحدة. وأعربت سلسلة من تقارير وزارة الدفاع الأمريكية عن مخاوف كبيرة ومتزايدة من الازدياد السريع في الإنفاق الدفاعي الصيني، الذي تقدره بعض المصادر الأمريكية بحجم يتجاوز كثيراً ما تعترف به بكين. هنالك قلق أيضاً في الولايات المتحدة وغيرها من طموحات الصين المعلنة لتطوير بحرية «المياه الزرقاء» التي توصل قوة الصين إلى المحيط الهندي وما وراءه.

مستشارو إدارة بوش والمسؤولون السابقون أكثر وضوحاً وصراحة في ربط إستراتيجية أمريكة المتعلقة بالهند بإستراتيجيتها المتصلة بالصين. كان آشلي تيليس، المحلل الهندي

المولد في معهد كارنيغي في واشنطن، مستشاراً نووياً وعسكرياً لروبرت بلاكويل في نيودلهي بين عامي 2001 – 2003. وقدم هو وبلاكويل، من بين آخرين، حجة مفحمة على ضرورة أن تعترف الولايات المتحدة بالهند دولة نووية. وفي تقرير مهم ومؤثر عام 2005، كتب تيليس يقول: «هنالك خوف حقيقي من أن تحول الصين يوماً ما قوتها الاقتصادية والعسكرية الناهضة ضد أمريكا. في هذا السياق، تحتاج الولايات المتحدة إلى التفكير بإعادة ترتيب علاقتها بالهند التي لا تعد اليوم حليفاً رئيساً في الحرب على الإرهاب فقط، بل ثقلاً مقابلاً في آسيا في مواجهة هيمنة الصين»[20]. أما بلاكويل، الذي ترك إدارة بوش قبل أشهر قليلة، فقال: «لماذا تريد الولايات المتحدة كبح قدرة الهند الصاروخية بطرق يمكن أن تؤدي إلى الهيمنة الصينية النووية الدائمة على الهند الديمقراطية؟»[21].

ساد هذا الرأي في الولايات المتحدة. في يوليو 2005، زار مانموهان سينغ واشنطن وعرضت عليه صفقة نووية تجاوزت توقعات نيودلهي. فقد عرضت الولايات المتحدة قبول الهند دولة نووية، وإعادة تصدير الوقود النووي لبرنامج الهند النووي السلمي، ورفع القيود الباقية كلها على تصدير التقانات الحساسة إلى الهند. وبالمقابل تشدد الهند السيطرة على الصادرات لمنع بيع التقانة ذات الاستخدام المزدوج إلى البلدان الأخرى، وتقبل المراقبة الدولية على منشآتها النووية المدنية، وتقيم مزيداً من الحواجز الفعالة بين القطاعين المدني والعسكري – خصوصاً فيما يتعلق ببرنامج الفضاء (يعتقد أن الهند أتاحت تقانة إطلاق الأقمار الصناعية لعلماء الصواريخ البالستية). بكلمات أخرى، سوف تصبح الهند أول، وربما آخر، بلد يقبل انضمامه رسمياً إلى نادي الدول النووية الرسمي (الاعتراف الدولي الرسمي لن يكون ممكناً لأن ذلك يعني تمزيق معاهدة الحد من الانتشار). استقبل سينغ كأعظم زعيم عالمي أثناء الزيارة، وأطلقت المدفعية تسع عشرة طلقة تحية له. وأقام بوش على شرفه مأدبة عشاء رسمية في البيت الأبيض، كانت الخامسة التي يستضيفها الرئيس في أربع سنين. ودعي سينغ لإلقاء خطبة أمام أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب معاً في كابيتول هيل*.

*مبنى الكونغرس الأمريكي في واشنطن. (م)

في مارس من عام 2006، رد بوش الزيارة إلى الهند. ووافق على كل ما طلبه الهنود، وهذا فاجأ حتى أولئك الذين يطالبون الإدارة الأمريكية بمعاملة الهند بسخاء وكرم. فسوف تحصل الهند على الوقود النووي المدني مقابل وضع معظم – لا كل – منشآتها النووية المدنية تحت الإشراف الدولي. وتساءل كثيرون في واشنطن وعديد من شركاء أمريكة في مجموعة الدول الأربع والأربعين الموردة للمواد النووية، ومنها بلدان متشككة مثل أستراليا واليابان، لماذا وافقت الولايات المتحدة على صفقة تمكن الهند من الاستفادة من مزايا العضوية في معاهدة الحد من الانتشار دون دفع الثمن الكامل. الإجابة سهلة حين نتجاهل السبب الذي أعلنه بوش للموافقة على الصفقة (مكافأة الهند على سجلها في مجال منع الانتشار وتقوية النظام الدولي للحد من الانتشار)، وننظر بدلاً من ذلك إلى الحافز الأساسي للإدارة. وهذا يتمثل في تزويد الهند بالوقود والغطاء لتسريع برنامج الأسلحة النووية الهندي وتشكيل ثقل مقابل للصين. ووفقاً لهذا القياس الأكثر دقة، يصبح معنى الصفقة منطقياً وواقعياً. في حوليات الدبلوماسية الأمريكية، تبرز القمتان الأمريكية – الهندية بوصفهما حدثين غير عاديين. وحين نعاين الماضي من منظور الحاضر، ربما تمثلان لحظة ارتقاء وانطلاق للهند.

هنالك كثير من المنتقدين للصفقة في أمريكا، خصوصاً في كابيتول هيل، حيث الموافقة جوهرية للمضي قدماً بها. قال بعضهم إنها ستمثل ضوءاً أخضر للدول الأخرى الطامحة لامتلاك أسلحة نووية لاتباع مثال الهند. فضلاً عن ذلك، كان التوقيت غير مناسب: فقد تزامنت القمة الأمريكية – الهندية مع مرحلة تنامي موجة القلق من برنامج الأسلحة النووية السري (المزعوم) في إيران، الذي تريد واشنطن وقفه مهما بلغ الثمن، ومع المحادثات غير المجدية على ما يبدو بين كوريا الشمالية ومجموعة البلدان الستة بقيادة الولايات المتحدة (وعضوية الصين) حول طموحات بيونغ يانغ النووية. وقال آخرون إنها ستحفز سباقاً للتسلح بين الهند وباكستان، سوف يشمل الصين حتماً. وفي نهاية المطاف، حسبما أكدوا، أعطت إدارة بوش إشارة تفيد بأن إيجاد ثقل مقابل أكثر أهمية لأمريكة من إصلاح النظام الدولي المؤسس على القواعد لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

عملية تزويد الهند بمنافع القوة النووية وفوائدها دون الاعتراف بها رسمياً قوة نووية (وهذا يتطلب، من بين أشياء أخرى، موافقة الصين)، يرجح أن تكون طويلة يكتنفها الغموض وعدم اليقين، وسوف تحتم إجراء تغييرات على ما كشفه بوش في يوليو عام 2005 واختتمه في مارس 2006. لكن حتى لو أضعفت الصفقةَ معارضةُ الكونغرس في الداخل وشركاء أمريكة الأربعة في النادي النووي (الرسمي) في الخارج، فإن من المستبعد أن يعرقل ذلك كله إستراتيجية الولايات المتحدة القائمة على تشجيع الهند لتصبح قوة عظمى. وفي مجال لا يتصل بالصفقة النووية، ظلت القوات العسكرية الأمريكية والهندية تجري مناورات مشتركة منذ أواخر التسعينيات في البحر والبر والجو. وفي عام 2004 أجرى البلدان مناورات عسكرية مشتركة ضخمة على الحدود الهندية مع الصين. لم تعلق الصين بشيء. كما تقوم بحرية البلدين بدوريات مشتركة في المحيط الهندي يصل مداها إلى مضائق ملقا قرب سنغافورة لمكافحة القرصنة وحماية خطوط الملاحة التجارية الحيوية، خصوصاً طرق ناقلات النفط. تتنامى على الدوام هذه وغيرها من مجالات التعاون الإستراتيجي بين الولايات المتحدة والهند، وتشمل عمليات استخبارية مفصلة ومشتركة ضد الإرهاب. ولا يكاد يمضي أسبوع على ما يبدو دون قيام دبلوماسي أمريكي كبير أو سيناتور، أو أدميرال، بزيارة نيودلهي.

لكن واشنطن لا تستطيع أن تعد كل شيء قضية مسلماً بها في علاقاتها المتطورة بالهند. فخلافاً لبريطانية أو اليابان، لا تعد الهند قوة في مرحلة الانحطاط سوف يسعدها اتباع قيادة أمريكة في معظم القضايا العالمية المهمة. فربما تعلمت نيودلهي اختصار بعض من مثالية نهرو الأخلاقية الوعظية، لكنها في بعض الأحيان تزدري الولايات المتحدة لمجرد المتعة في ازدرائها. فمعظم المؤسسة الهندية والأحزاب اليسارية الواسعة النفوذ، التي تدعم ائتلاف الأغلبية بزعامة مانموهان سينغ داخل البرلمان دون أن تشارك رسمياً في الحكومة، مازالت تضمر شكوكاً عميقة بالولايات المتحدة، على الرغم من مبادرات واشنطن غير المشروطة التي تزداد وداً ودفئاً. وحتى جاسوانت سينغ، الذي كان المهندس الرئيس لتحسين روابط الهند بالولايات المتحدة حين شغل منصب وزير الخارجية في حكومة فاجبايي، عبر عن مشاعر مريرة معادية لأمريكا. فالرائد السابق في الجيش،

الذي يظل شخصية بارزة ومهمة في حزب بهاراتيا جاناتا القومي الهندوسي، عقد سلسلة من المفاوضات المكثفة مع ستروب تالبوت معاون وزير الخارجية في إدارة كلينتون، في أعقاب التجارب النووية التي أجرتها الهند في مايو 1998. تمثل هدف تالبوت في حث الهند على «التخلص» من ترسانتها النووية. فشل في تحقيق هدفه، لكن المحادثات المكثفة مع جاسوانت سينغ، التي دامت سنتين وعقدت في بلدان مختلفة، وفرت منصة انطلاق للتحسن السريع في العلاقات أثناء ولاية بوش. كتب تالبوت يقول: «تمثلت إستراتيجية [الحكومة الهندية] في التسويف لكسب الوقت في انتظار تجاوز الولايات المتحدة مرحلة الصياح والضجيج والتهديدات الجوفاء، لتقبل، بعد أول علامة على إنهاكها أو إشارة على تسليمها بالأمر الواقع، الهند دولة مجهزة بالأسلحة النووية وعضواً مؤهلاً كامل المسؤولية في المجتمع الدولي»(22).

ومع أن إستراتيجية سينغ نجحت، إلا أنه لا يتردد في الهجوم حين يشعر أن واشنطن لا تظهر للهند ما تستحق من احترام. فعندما استقال كولن باول، وزير الخارجية في ولاية بوش الأولى، من منصبه عام 2004، تحدث عن دور واشنطن في المساعدة على منع اندلاع الحرب بين الهند وباكستان عام 2002. كان جاسوانت سينغ نظير باول. وبدت رواية باول غير قابلة للنقاش. قال إنه رتب أمر إجراء مكالمة هاتفية بين بوش وفاجبايي، وزعم أنه أوجد خطاً للحوار بين مشرف وفاجبايي. إضافة إلى أنه اقترح مسألة أو اثنتين يمكن أن يتناولهما فاجبايي أثناء الحديث. أخيراً، كشف عن أنه اعتقد أن النزاع يمكن أن يتفاقم إلى درجة الحرب النووية.

دعا جاسوانت سينغ المتحمس والغاضب إلى مؤتمر صحفي في نيودلهي لدحض رواية باول. لم يتوقع أحد مثل هذه الكبرياء الجريحة: «ادعاء كولن باول بأنه لعب دوراً في مبادرة السلام التي قدمها السيد فاجبايي -حتى بوصفه درساً في الخطابة- ملفق ومختلق كلياً».

لم يكن ثمة بعد نووي على الإطلاق. ذلك كله من نسج خيالهم [الأمريكان]، تماماً مثل وجود أسلحة دمار شامل في العراق... قال السيد باول: (أوجدنا خطأ..). فهل نفهم

أن وزارة الخارجية تعمل بدّالة هاتف؟ البيروقراطية الأمريكية تسبق دوماً الهند بثلاث خطوات في التعتيم والتشويش والعثور على الأسباب لعدم فعل شيء. الأمريكان هم أبطال العالم في البيروقراطية. وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ومكتب التحقيقات الفيدرالي، ووكالة المخابرات المركزية.. لا تعرف إحداها ماذا تفعل الأخرى. الأمريكان لا يعرفون كيف يؤكدون مكانة القوة العظمى. فهم عالقون في شبكة من صنع أيديهم.

وضح هذا الدحض التفنيدي المشبوب العاطفة، الذي خرج عن السياق وتناول موضوعات لا علاقة لها بما تذكر كولن باول، عنصراً جوهرياً في شخصية الهند التي يجب على الأمريكيين وغيرهم معرفتها. في بعض الأحيان، لا يكاد الدبلوماسيون الأجانب يتجاوزون ملاحظاتهم الافتتاحية إذا شعر نظراؤهم الهنود بأنهم لا يعاملون باحترام استثنائي. وفي أحيان أخرى، يبدو الدبلوماسيون الهنود كأنهم أكثر اهتماماً بالمظهر وآداب السلوك من الجوهر. تريد الهند دوماً من يذكرها بمدى أهميتها، ويمتدحها على عمق حضارتها. وبعد أن التقيت بكثير من الدبلوماسيين الهنود، أتفق مع الوصف الآتي الذي كتبه ستيفن كوهين:

يعتقد كل عضو في المجتمع الإستراتيجي الهندي، بغض النظر هل هو واقعي أو مثالي، أن عظمة الهند الموروثة تعد في حد ذاتها مصدر قوة دبلوماسية ثمينة. وينتظر من السفراء الهنود إقناع المسؤولين الأجانب بحكمة الموقف الهندي وصوابيته الأخلاقية، عبر ذكر الحالة الهندية مثلاً، وتكميل الحجج السياسية بالمعلومات المتعلقة بحضارة الهند العظيمة، وإنجازاتها الثقافية والاقتصادية وتوجهها الديمقراطي[23].

من المغري الختام بالقول إن الهند تنهض على الرغم من دبلوماسيتها. وأي اقتراح، مثلاً، بضرورة تدخل وسيط من الخارج أو «طرف ثالث» في النزاع على كشمير، يعامل بوصفه سهماً مسموماً. وبالمثل، تجفل النخبة الهندية من فكرة احتمال اندلاع حرب نووية في جنوب آسيا. في نهاية مقابلة أجريتها أثناء أزمة عام 2002، سألت جاسوانت سينغ عن التهديد النووي. نظر إلي نظرة مدير مدرسة وقال بحدة: «لمجرد أنني آسيوي لا يعني أنني عاجز عن تحمل المسؤولية». طلبت منه أيضاً أن يرد على التكهنات بأن الولايات

المتحدة تأمل أن تلعب الهند دور الثقل المقابل للصين الناهضة. فأجاب: «الهند لا تلعب أدواراً ، يا سيد لوس». وذات مرة، في عام 2002 أيضاً، أصدرت الحكومة الهندية بياناً نفت فيه ملاحظة هامشية قدمها مراقب عسكري تابع للأمم المتحدة في كشمير – لم يكن محتوى الملاحظة هو الذي أزعج نيودلهي، بل حقيقة أنها أتت من أجنبي: «لا نرى حاجة إلى ملاحظات على قضية جامو وكشمير من أي طرف ثالث»[24]. وبرأيي، هنالك شيء في هذه الكلمات القصيرة يجسد ضعف الدبلوماسية الهندية.

ثمة إدراك قوي بأن هوس الهند بمكانتها قد يتفوق في بعض الأحيان على الحسابات العملية المتعلقة بالمصلحة القومية للبلد. والمثال المعبر في هذا السياق تجسده إدارة العلاقات النووية مع باكستان. وبأسلوب أوضح، تبدو نيودلهي أكثر اهتماماً بما تعده افتراضاً ضمنياً بأن سكان جنوب آسيا أقل قدرة على حمل مسؤولية الأسلحة النووية من غيرهم، منها باتخاذ خطوات إجرائية ملموسة للتقليل من احتمال اندلاع حرب نووية مع باكستان نتيجة سوء الفهم. لم أجد حتى الآن إستراتيجياً غربياً يقدم الحجة على أن سكان جنوب آسيا أقل قدرة من الآخرين على تحمل مسؤولية ترساناتهم النووية. لكن المراقبين في العالم يشعرون بقلق حقيقي من تردد نيودلهي وإسلام أباد المتواصل في وضع إجراءات أمان وسلامة أساسية كتلك التي أصبحت روتينية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بعد أزمة الصواريخ الكوبية المرعبة عام 1962. «ثمة دعابة اعتدنا قولها: المؤسستان النوويتان الأمريكية والسوفييتية يمكن أن تتبادلا المواقع بضعة أسابيع ويظل كل شيء على حاله. ولا يمكن تطبيق ذلك على الهند وباكستان»، حسبما قال بلاكويل[25].

حساسية الهند تجاه ما تعده عنصرية كامنة في الإستراتيجيات العسكرية الغربية، أدت أيضاً إلى بعض المواقف الدبلوماسية المناقضة للبداهة. ففي ذروة أزمة عام 2002، اعتاد الدبلوماسيون الهنود بانتظام إبلاغ الصحفيين بأن باكستان لن تستخدم أبداً الأسلحة النووية. في حين انشغلت باكستان بنشر الرسالة المعاكسة. وشاركت معظم وسائل الإعلام الهندية الدبلوماسيين الهنود قناعتهم. وأثناء أشد اللحظات توتراً كان من المفيد

قراءة روايات الصحف الغربية عن الوضع، وكثير منها بدا مبالغاً في التخويف والتحذير إلى حد يثير السخرية*، ثم التحول إلى وسائل الإعلام الهندية، التي كانت آنذاك أشد اهتماماً بأداء منتخب الكريكيت الهندي من تهديد تفجر الصراع مع باكستان. وظهرت التعليقات المتعجلة على النظام الباكستاني الشرير جنباً إلى جنب الافتتاحيات المطمئنة التي تعلن أن كل شيء سيكون على ما يرام في النهاية. ومثلما قال لي في ذلك الوقت بي. آر. تشاري، أحد أعمق محللي الأمن: «تريد الهند من العالم أن يعتقد أن باكستان قوة غير مسؤولة يجب عدم الوثوق بها أبداً في أي قضية – باستثناء الأسلحة النووية».

لم تظهر أي إشارة تلمح إلى أن الهند دولة غير مسؤولة فيما يتعلق بترسانتها النووية. وفي الحقيقة، أشعر أحياناً أن الهند تعد مكانتها النووية افتراضية كلياً. وهذا أمر مطمئن. لكنه يزعج ويقلق أيضاً، لأنه يعني أن الهند مسترخية ولا تشعر بالتوتر من القدرات النووية لجيرانها، الذين تختلف طبيعتهم عنها. ونتيجة لذلك، لا تعرف الهند سوى معلومات قليلة عن مصادر القوة والسياسات النووية والإشارات اللاسلكية الباكستانية (والعكس صحيح). ولا ريب في أن الجهل حين يتعلق بالشؤون النووية يعد نقمة. على سبيل المثال، إن معرفة طراز الطائرات التي تحمل أسلحة نووية يمكن أن تمنع القراءة الخاطئة والمميتة للإشارات اللاسلكية أثناء النزاع. ولأن الهند وباكستان متجاورتان فإن هذا الأمر يحظى بأهمية بالغة. المدن الكبرى في الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لديها مدة عشرين دقيقة إنذار بسبب المسافة الفاصلة بينها. أما بالنسبة للهند وباكستان، فالفجوة لا تتجاوز دقيقتين. «تجهل الهند وباكستان القواعد الأساسية للمؤسستين النوويتين في كل منهما»، كما قال تشاري. وأضاف: «وهذا يزيد احتمال القراءة الخاطئة لمسار طائرة معادية ضلت سبيلها والاعتقاد بأنها تشن هجوماً نووياً. ففي خضم الصراع لا يوجد وقت كاف لاستخدام الهاتف».

*«الحرب النووية تلوح في الأفق والغربيون يفرون من المنطقة»، كان هذا العنوان الذي ظهر في الصحف البريطانية هو المفضل لدي. في الحقيقة لم يهرب كثير من الغربيين. وكان الاحتمال الممكن شن هجوم عسكري عبر «خط السيطرة». ربما لاح آنذاك فعلاً تهديد بالتصعيد النووي، لكن يبقى احتمال الحرب النووية غير وارد.

وما يثير الاهتمام أن هناك حوافز إضافية تدفع واشنطن لمزيد من المشاركة الإستراتيجية مع الهند، تتمثل في إيجاد قدر أكبر من الثقافة النووية المسؤولة في المنطقة. ومنذ أن رفضت الهند وباكستان التوقيع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، ظلت هذه الحالة تمثل معضلة مستمرة. قال روبرت بلاكويك بهذا الصدد: «ندعو ذلك معضلة الإبرة النظيفة. فإذا بدأت تسليم الإبر النظيفة إلى مدمني المخدرات، فأنت تشجعهم على الاستمرار في تعاطيها. لكن إن لم تفعل، فربما يصابون بالإيدز»[26]. هنالك علامات تدل على أن عملية السلام الهندية الباكستانية، التي بدأت عام 2003، قد تؤدي إلى إدارة أفضل للبيئة النووية بين البلدين. وافقت الدولتان إلى الآن على وسائل أمان رمزية: مثل إقامة خط هاتفي بين القادة العسكريين في كل منهما؛ وإبلاغ الطرف الآخر بتاريخ ومكان التجارب النووية. لكن التبادل الأهم والأعمق للمعلومات النووية يبقى رهينة لنجاح عملية السلام – هو سيناريو ليس محتوماً. ويمثل نسقاً متوالياً غريباً. فمن المهم بوجه خاص وضع أنظمة أمان نووية عندما يكون هناك احتمال باندلاع الحرب. لكن هدف تأسيس منظومة أمان وسلامة يبدو أنه يحتل مرتبة متدنية على لائحة أولويات نيودلهي مقارنة بالتشبث بفضيلة متصلبة في موقفها من كشمير. وكثيراً ما توقف التقدم في المحادثات حول كشمير بسبب أقل انحراف في معنى الكلمات، أو أوهى تغيير في الفواصل والأقواس. في العقد أو العقدين الأخيرين أصبحت الهند قوة أكثر واقعية وعملية، لكنها تستمر في الاعتقاد أن الكلمات أهم من الأسلحة في القضايا الحاسمة واللحظات المصيرية.

هنالك عدد من القيود الأخرى المعيقة للتطور المستمر في العلاقة بين الهند والولايات المتحدة. أولاً، مثلما ذكر جاسوانت سينغ، لا ترغب الهند على ما يبدو بلعب دور الثقل المقابل الإستراتيجي للصين نيابة عن واشنطن. بل تريد أن تبقى على مسافة متساوية بين الولايات المتحدة والصين، مع العمل على إقامة علاقات طيبة معهما. في الممارسة العملية، يناسب ذلك أيضاً أغراض واشنطن. وكل ما تحتاج إليه الهند هو الاستمرار في النمو اقتصادياً لتصبح أكثر ثقة في تعاملاتها مع العالم، ومن الطبيعي حينذاك أن تمثل ثقلاً مقابلاً للصين، بغض النظر هل قصدت ذلك أم لا. هنالك شك خفي بأن الهند ترغب في الممارسة العملية بإقامة روابط إستراتيجية أوثق مع الولايات المتحدة

من الصين، لكنها تكره الاعتراف بذلك علناً خوفاً من استفزاز ردة فعل سياسية محلية، وخشية من الإساءة إلى الصين. وفي الحقيقة، يشير تنامي التعاون العسكري بين الهند والولايات المتحدة في السنوات القليلة الماضية، واحتمال أن تقبل نيودلهي عرض واشنطن بتأسيس مصنع إنتاج مشترك في الهند لطائرات إف 18 - إيه المقاتلة، إلى أن هذه الروابط موجودة فعلاً. وفي هذه الحالة، تدير الهند علاقاتها مع الصين بلباقة وكياسة.

يصعب على واشنطن قبول علاقات الهند مع بعض البلدان الأخرى، ومنها أنظمة حكم تصنفها في فئة «الدول المارقة». وأبرز مثال هنا علاقة الهند بإيران، إحدى دول «محور الشر» حسب تعريف الرئيس بوش، لكنها شريك دبلوماسي مقرب من الهند. وفي أعقاب الصفقة النووية بين الهند وواشنطن في يوليو 2005، قلصت نيودلهي على الفور دعمها لموقف إيران الرافض للتعاون فيما يتعلق ببرنامجها النووي. ورأى بعض المراقبين هذا التغير في الموقف برهاناً على الحكمة الخالدة التي تقول إن من ينضم إلى ناد يريد دوماً إغلاق الباب أمام الأعضاء الجدد. لكن من المرجح أن البراغماتية الجديدة التي تتبناها الهند محسوبة أكثر من ذلك. فمن المحتمل أن يكون الموقف الجديد تعويضاً سرياً طلبته واشنطن من نيودلهي مقابل الصفقة النووية. لكن حتى في هذه الحالة، أطلق موقف الهند الجديد شكاوى مريرة من الحزبين الشيوعيين في البلاد واتهامهما للحكومة بالتذلل لأمريكة ومماليأتها*.

انتقدت الهند أيضاً الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق عام 2003. وبذلت الولايات المتحدة جهوداً دؤوبة لحث الهند على الانضمام إلى «تحالف الراغبين»، واقتربت الجهود من النجاح، لكن احتمال ردة الفعل السياسية المحلية دفعت فاجبايي إلى التراجع في آخر لحظة. وقال كبير مستشاري رئيس الوزراء، براجيش ميشرا: «ليس لدى الهند ناقة ولا جمل في هذه الحرب»، وكان رأيه منطقياً. وفيما بعد أصدر البرلمان قراراً يدين بالإجماع غزو العراق.

* الحزب اليساري الرئيس في الهند، الحزب الشيوعي (الماركسي) ليس سوى كتلة من التناقضات والمفارقات. فقد أيد قرار الصين بالتحول إلى قوة نووية عام 1964، لكنه عارض قرار الهند بفعل الشيء ذاته عام 1998. والآن يبدو أنه يدعم قرار الهند بالتحول إلى قوة نووية. وموقفه يعتمد جوهرياً على الخوف الرهابي من أمريكا.

لكن ربما تكون أهم عقبة تعيق تقوية الروابط الهندية – الأمريكية متمثلة في النمو الهزيل في التجارة بين البلدين، وبصورة أكثر تحديداً، الارتفاع البطيء في صادرات الولايات المتحدة إلى الهند. فأثناء وجوده في نيودلهي، اعتاد روبرت بلاكويل، الذي فعل ما لم يفعله أي دبلوماسي أمريكي لتعزيز العلاقات بالهند، أن يقول إن التدفقات التجارية الأمريكية إلى الهند كانت «مسطحة مثل الخبز الهندي (تشاباتي)». ويزعم كبار المستثمرين الأمريكيين، خصوصاً في قطاع توليد الطاقة، أنهم تعرضوا لمعاملة سيئة من الحكومة الهندية. وأوضح مثال يقدمونه الكارثة التي حلت بمحطة الطاقة في دابهول قرب مومباي (باستطاعة 2400 ميغاوات) التي بنتها في التسعينيات شركة إنرون، شركة الطاقة الأمريكية التي أفلست عام 2001. فقد رفضت حكومة ولاية ماهاراشترا شراء الكهرباء من المحطة، بحجة أسعارها المرتفعة. ثم رفضت نيودلهي الاعتراف بالضمانات المقابلة التي تعهدت بها للتشغيل أثناء مفاوضات إبرام العقد. في الهند نظام قانوني أكثر حيوية واستقلالية من النظام القانوني في الصين. لكن يشعر الأمريكيون مراراً بالحاجة إلى تلقين الهنود مبادئ «حرمة العقود».

اشتكت الولايات المتحدة أيضاً من التقدم البطيء في تحرير قطاعات التجزئة والتأمين والمصارف الهندية، وجميعها أهداف مغرية للشركات الأمريكية. أما الهند فتريد التحرك وفقاً للإيقاع الخاص بها. لكن الولايات المتحدة تملك قوة دافعة ومؤثرة لتشجيع التحرك السريع: يمكنها التهديد بفرض قيود على انفتاح الاقتصاد الأمريكي أمام قطاع البرمجيات الهندي، الذي يحصل على أكثر من 80% من عائداته من الزبائن الأمريكيين[27]. قال أحد كبار المسؤولين التجاريين الأمريكيين: «في مرحلة ما، سوف تتيح الهند الفرص التي تمنحها أمريكا الآن إلى الهند». ومن المستبعد أن تضع الحكومة الأمريكية من تلقاء نفسها قيوداً مهمة على وصول شركات تقانة المعلومات الهندية إلى السوق الأمريكية، على الأقل لأن الشركات الأمريكية تستفيد إلى هذا الحد من التكاليف المخفضة والخدمة الأسرع التي تقدمها الشركات الهندية. لكن يظل المديرون التنفيذيون لشركات البرمجيات الهندية قلقين من احتمال خضوع الولايات المتحدة لردة الفعل الشعبية ضد «نقل الإنتاج إلى الخارج». ألمح جون كيري أثناء حملته الانتخابية الرئاسية

عام 2004 إلى أنه سيتبع مزيداً من السياسة الحمائية تجاه نقل الإنتاج إلى الخارج. هزم كيري في الانتخابات، لكن سيكون من التهور أن تعتقد نيودلهي أن القلق الأمريكي من نقل الوظائف إلى الهند لن يعود إلى السطح مرة أخرى، بل ربما بأسرع مما تظن. وفي هذه الحالة يمكن أن تواجه خيار فتح سوقها المحلي أمام المستثمرين الأجانب بطريقة أكثر حزماً أو المخاطرة بحياة «دجاجة» البرمجيات التي تبيض لها الذهب.

في مقابلتي الأولى مع مانموهان سينغ بعد أن أصبح رئيساً للوزراء عام 2004، أشار زعيم الهند الجديد إلى أمر بالغ الأهمية. فخلافاً لكثير من زملائه، يتحدث مانموهان بأسلوب متحفظ: إذ لم يشتهر بالبلاغة الخطابية المنمقة أو بالقدرة على التأثير في العامة. وفي الحقيقة، فإن كثيراً من خطبه الوطنية اتصفت بأسلوبها المتخشب المتصلب. لكن حكمه المنطقي يحظى بإعجاب واسع النطاق، ولذلك حين يعبر عن رأي قوي لم تسمعه من قبل فإنه يستحق الملاحظة. «المسعى لتحقيق أمن الطاقة لا يسبقه في أولويات برنامجنا سوى السعي لتحقيق الأمن الغذائي»، حسبما قال هامساً تقريباً. وأضاف: «الهند تعتمد على الطاقة المستوردة، وما يحدث في العالم اليوم، مثل اضطراب الواردات، يؤدي إلى بروز تحديات جديدة. وعلى المنتجين التوافق مع حقيقة أن عدم الاستقرار عامل ليس في مصلحة المشترين أو البائعين.. أمان الطاقة عامل حاسم الأهمية [للهند][28].

وحين نتوسع قليلاً في مدلول تصريح مانموهان، نجد أن أمن الطاقة يسبب صداعاً أكثر حدة للهند من الأمن الغذائي. ففي السنوات الخمس والعشرين الأخيرة استطاعت الهند التغلب على مصاعب توفير الغذاء ومن المرجح أن تصبح مصدراً كبيراً للغذاء في السنوات القادمة. وهي تنتج الآن أكثر مما تحتاج إليه لتلبية المتطلبات الغذائية لعدد سكانها المتنامي، وإن لم يبلغ نظامها لتوزيع الغذاء على الفقراء المستوى المرغوب. لكن فيما يتعلق بالطاقة، يتعاظم النقص الداخلي ويكبر. في الوقت الراهن، تستورد 70% من حاجاتها النفطية، ومن المتوقع أن ترتفع النسبة إلى 90% في العقدين القادمين مع توسع الاقتصاد المحلي. وعلى نحو مشابه، إذا اعتبرنا إنفاق الدولارات على شراء الشركات الأخرى في العالم مؤشراً دلالياً، نجد أن أمن الطاقة يمثل واحداً من أكثر القضايا التي تواجه الصين أهمية.

أوضاع الطاقة التي تواجه البلدين متشابهة إلى حد لافت. فكلاهما يملك احتياطات كبيرة من الفحم، لكنه رديء النوعية وغير فعال. وكلاهما لديه النفط، لكن بكميات غير كافية لتبديد مخاوفه وقلقه. وكلاهما -خصوصاً الصين- بنى سدوداً مثيرة للجدل لتعزيز طاقته الكهرومائية، لكن التكلفة السياسية لبناء السدود مرتفعة وتزداد ارتفاعاً. وكلاهما يطمح لتوسيع طاقته النووية المدنية، لكن بناء المحطات النووية يتطلب سنوات وحجماً ضخماً من رأس المال. وحتى لو تمكنت الهند من توسيع طاقتها النووية لتحقق هدف نيودلهي الطموح (20 الف ميغاوات بحلول عام 2020، بمساعدة واشنطن منذ الآن كما هو مفترض)، فإن هذا الحجم لن يمثل سوى أقل من 5% من متطلبات الهند الإجمالية من الكهرباء. فيما يتعلق بالغاز، تتمتع الهند بميزة تتفوق بها على الصين، حيث اكتشفت حقول غاز مهمة تحت البحر في خليج البنغال وغيره في السنوات القليلة الماضية. لكن مورد الهند الداخلي من الغاز يقزمه الطلب الإجمالي، الذي يلبى —مثل النفط— من الحقول الأجنبية.

سوف تبحث الهند والصين بأسلوب جريء في السنوات القادمة عن مصادر جديدة للنفط والغاز في شتى أنحاء العالم. التنافس بين البلدين حاد وشديد منذ الآن. الصين كما هو متوقع تسبق الهند بعدة سنوات في شراء شركات الطاقة الأجنبية، ومنها العاملة في حقول النفط الروسية والأمريكية الجنوبية والإفريقية، لكن الهند تلحق بركبها، وتشتري أسهماً في الشركات النفطية العاملة في السودان وروسيا وفنزويلا. في الحالتين كلتيهما تقوم بالمهمة شركات الطاقة التي تملكها الدولة. وخلافاً لمشورة المتشددين المؤيدين للسوق الحر الذين يقدمون الحجة على إمكانية الحفاظ على الواردات بصورة أكثر كفاءة واستخدامها في سوق الطاقة المستقبلي، فإن البلدين يريدان استخراج النفط أو الغاز مباشرة. ويشمل بحث الصين والهند الذي لا يهدأ عن أمان الطاقة عقد صفقات أيضاً مع عدد من الأنظمة المارقة في مختلف أرجاء العالم. والأهم أن روابط وثيقة تعقد الآن مع إيران. أطلق الصحفيون في آسيا على سباق الهند والصين لتأمين الطاقة اسم «اللعبة الجديدة الكبرى»، في إشارة إلى «اللعبة الكبرى»، أو التنافس الحاد بين بريطانية الإمبراطورية وروسيا القيصرية في القرن التاسع عشر للهيمنة على المناطق الشاسعة في

آسيا الوسطى التي تفصل الهند الخاضعة للاستعمار البريطاني عن الحدود الجنوبية لروسيا. صحيح أن اللعبة الكبرى الجديدة أقل رومانسية، لكن نتيجتها ستفرز تأثيراً كبيراً في شكل العالم الجيوسياسي، مثلما فعل السباق بين لندن وموسكو في العهد الفيكتوري.

من وجهة نظر إدارة بوش (والإدارة التي ستحل محلها في يناير عام 2009)، فإن دور إيران في تزويد الهند والصين بمتطلباتهما من النفط والغاز يثير القلق. فمخزنات إيران الضخمة من الغاز والنفط كافية لتلبية معظم طلب الهند من الطاقة في العقدين أو الثلاثة القادمة. وأشارت نيودلهي إنها لن تذعن للضغط الأمريكي وتبحث عن الواردات في مكان آخر. الشيء ذاته ينطبق على الصين. هناك عدد من التشريعات الأمريكية التي يمكن استخدامها لفرض حظر على الشركات التي تتعامل مع «الأنظمة المارقة». ومن المحتمل أن آمال الهند في مد خط أنابيب للغاز إلى إيران سوف يؤذن بحقبة جديدة من التوتر والاحتكاك بين واشنطن ونيودلهي. لكن نظراً لاحتياجات الهند الكبيرة من الطاقة، فإن من المشكوك فيه أن تجد الولايات المتحدة بديلاً يعوض الهند عن خسارة الغاز الإيراني. وبالمثل، يصعب تخيل أن يفوق تأثير أي عقوبات تفرضها الولايات المتحدة على الهند المنافع الاقتصادية الناجمة عن ضمان مورد وفير من الغاز مثل الغاز الإيراني الرخيص. ويعتقد كثير من الإستراتيجيين الهنود أيضاً أن خط أنابيب الغاز سيكون له تأثير اقتصادي مفيد يشمل منطقة جنوب آسيا برمتها، نظراً لأنه سيمر بباكستان التي تتنامى احتياجاتها من الطاقة أيضاً. ومع أن تكاليف تأمين خط الأنابيب ضد هجوم إرهابي محتمل أو الابتزاز الباكستاني في حالة نشوب أزمة في المستقبل سوف تكون مرتفعة، إلا أن المنافع الاقتصادية والفوائد الدبلوماسية ستكون أكبر. إذ ستجني باكستان مليار دولار سنوياً من رسوم مرور الخط في أراضيها، وهذا يزود إسلام أباد بحافز قوي للحفاظ على الاستقرار مع نيودلهي.

إذاً، تجد الهند والصين أنهما على الطرف نفسه من جوانب عديدة، في حين تقع أمريكة على الطرف الآخر حين يتعلق الأمر بضمان الطاقة وتأمينها. لقد بدأت نيودلهي وبكين مناقشة مجالات التعاون في الطاقة، مثل تشكيل تكتل (كارتل) للمشترين لمواجهة

تكتل البائعين في الشرق الأوسط والضغط على «أوبك» لتخفيض أسعارها. سوف تتنافس الهند والصين في بعض مجالات استكشاف الطاقة لكنها ستتعاون في سواها. لقد نحت الأكاديميون العبارة البشعة «تنافس تعاوني» لوصف مثل هذا السلوك. على سبيل المثال، الحاجة إلى حماية خطوط الملاحة المكتظة بالسفن التي تربط الشرق الأوسط بآسيا يوحد بكين ونيودلهي. بل قد يضيف بريقاً مختلفاً على مطامح الصين البحرية ("المياه الزرقاء"). في بعض النواحي، ينمو نفوذ وزارة النفط الهندية، المنافس (غير الرسمي) لوزارة الشؤون الخارجية. فالتفاوض على مد خطوط أنابيب طويلة من ميانمار وإيران وبنغلاديش وباكستان إلى الهند، أكثر إغراء من كتابة مسودات العبارات الفرعية في البيانات المتعلقة بكشمير.

وبسبب عطش الهند لواردات الطاقة الخارجية، فقد أصبحت مانحاً -ومتلقياً أيضاً- للمعونات الخارجية. ويرى بعض مسؤولي المعونات الخارجية برنامج الهند للمعونات الخارجية بوصفه تبديداً عبثياً للموارد، باعتبار الحرمان الاقتصادي المستمر لشرائح واسعة من سكان الهند. لكن قد يعد ذلك خطأ في فهم الطبيعة الحقيقية للمعونات. فبالنسبة لمعظم البلدان الغربية، ومنها الولايات المتحدة، تعد المعونات الخارجية أداة للسياسة الخارجية مثلما هي تعبير عن الاهتمامات الإنسانية. والهند متخلفة بأشواط عن الصين في تقديم العون للبلدان الأخرى. لكنها تلحق بها. فللهند الآن برامج لتقديم المعونات في أجزاء من إفريقيا وفي أفغانستان، وأسهمت في معونات الإغاثة الطارئة بعد أن ضرب إعصار تسونامي جنوب شرق آسيا وجنوبها في ديسمبر 2004. وأول طائرة محملة بالمساعدات حطت في سريلانكا، إحدى أكثر البلدان التي تعرضت للدمار، قدمت من الهند، التي وسعت نطاق المساعدات ليشمل تايلاند، وإن فاق عدد الضحايا في الهند عددهم في تايلاند. وفي حادثة نموذجية توضح سرعة التأثر والحساسية الهندية، رفضت الهند المساعدات الطارئة الأجنبية لضحايا إعصار تسونامي من الهنود، الذين تركز معظمهم في ولاية تاميل نادو. «تريد الهند أن تكون جزءاً من الحل لا من المشكلة»، على حد تعبير أحد الدبلوماسيين الهنود. ورأى كثير من مسؤولي المعونات ذلك بوصفه مثالاً

آخر على المكانة السامية التي تحتلها مشاعر الاعتزاز الوطني في الهند وتفوقها على كل شيء آخر، مثل تقديم العون لمواطنيها الأشد تأثراً بالإعصار. لكن الهند نجحت في إدارة الأزمة. ففي تاميل نادو واحدة من أكفأ حكومات الولايات في الهند.

ثمة انتقادات سياسية محلية لقرار الهند بالسعي للعب دور دبلوماسي أكثر ثقة في السنوات الأخيرة. لكن على الرغم من صخب المعارضة في البرلمان (مثلاً: ضد التجارب النووية في ظل حكومة حزب بهاراتيا جاناتا عام 1998، أو ضد الصفقة النووية مع واشنطن في ظل الحكومة التي يقودها حزب المؤتمر)، إلا أن هناك استمرارية في السياسة من حكومة إلى أخرى في السنوات العشر أو الخمس عشرة الأخيرة. ويبدو أن المسار الدبلوماسي الهندي ثابت لا متقلب. على سبيل المثال، يصعب تصور تراجع حكومة يقودها حزب بهاراتيا جاناتا في المستقبل عن أي صفقة نووية تعقد بين نيودلهي وواشنطن. وبالمثل، يصعب تصور تخلي أي حكومة هندية في المستقبل عن الإستراتيجية القائمة على الاندماج الاقتصادي التدريجي في الاقتصاد العالمي (وإن بخطى أبطأ من الصين). ثمة إجماع عبر الأحزاب السياسية كلها، باستثناء أقصى اليسار، على ضرورة أن تستهدف الهند بلوغ مكانة «القوة العظمى»، حتى حين يبدو هذا التركيز على موقع الهند العالمي غير متوازن أحياناً -بل نرجسي- إزاء المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة التي تواجهها.

في عالم اليوم الذي يزداد اتصالاً وتواصلاً، تسير العلاقات بين البلدان الكبرى، مثل الهند والصين والولايات المتحدة، على عدة مستويات مختلفة وبين أنواع متباينة من البشر. وربما يتبادل الدبلوماسيون الهنود والأمريكان الأنخاب في صالة للحفلات تقام في أحد الفنادق، في حين تطالب النقابات العمالية الأمريكية بالضغط على قطاع تقانة المعلومات الهندي في مؤتمر يعقد في قاعة مجاورة. لقد رصت الهند والصين الصفوف في منظمة التجارة العالمية في جنيف لدفع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى تقليص الدعم المقدم إلى المزارع، في حين تبادل مندوبو البلدين الشتائم المبطنة بغلالة رقيقة في وكالة الطاقة الذرية الدولية في فيينا. وتعد أمريكة الهند متراساً في مواجهة الصين الناهضة، وترضي باكستان في الوقت ذاته ببيعها مقاتلات يمكن أن تستخدم ضد الهند يوماً ما.

من الطبيعي أن بلداناً مثل اليابان وروسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا وألمانيا وفرنسا وبريطانية، سوف تستمر في لعب دور مهم في العقود القادمة. لكن من جوانب عديدة يبدو أن العالم يتجه إلى وضع تتفوق فيه أهمية العلاقات بين القوى الثلاث الكبرى على الروابط الأخرى في القرن الحادي والعشرين. أما محور المثلث فهو الولايات المتحدة طبعاً. لكن الولايات المتحدة لن تستطيع -بغير الحرب- منع الصين من الارتقاء لتصبح قوة عالمية، ولذلك سوف تستمر في مساعدة الهند على النهوض لتمثل قوة مقابلة. في هذه الأثناء، سوف ترغب الهند في الاستفادة من المساعدة الأمريكية دون تعريض علاقاتها بالصين للخطر. هنالك عدد من الخطوات الممكنة في هذه الرقصة الثلاثية. وثمة فرص عديدة لارتكاب الأخطاء.

هوامش

1- أدين بفضل معظم هذه الرؤى المتعلقة بغاندي إلى كتابات متعمقة وأحاديث أجريتها مع راماتشاندرا غوها، أحد أبرز المؤرخين الهنود، الذي يكتب حالياً سيرة حياة غاندي.

2- Washington-based Centrefor Strategic and International Studies"US-India Relations: Convergence of Interests', South Asia Monitor, 84 (July 2005) انظر.

3-George Perkovitch, India's Nuclear Bomb:The Impact on Global Proliferation (Oxford University Press, New Delhi, 1999), and Ashley Tellis, India's Emerging Nuclear Posture: Between Recessed Deterrent and Ready Arsenal (Rand, New Delhi, 2001) للاطلاع على رواية مرجعية لبرنامج الهند للأسلحة النووية، انظر

4- Cohen, India: Emerging Power, p. 257: انظر

5-C. R. Mohan's Crossing the Rubicon: The Shaping of India's New Foreign Policy (Viking, New Delhi, 2003) عبارة استعرتها من:

الكتاب يقدم تقويماً متوازناً للسياسة الهندية الخارجية في حقبة ما بعد عدم الانحياز.

6- Cohen, India: Emerging Power, p. 86: انظر.

7- National Security Archives: (http://www.gwu.edu/~nsarchiv/news/20050629/).

8-(http://www.redirf.com/news/2002/may/30war2.htm).

9-(http://www.infopak.gov.pk/President_Addresses/presidential_addresses_index.htm).

10- Farhan Bokhari and Edward Luce, Financial Times, 'We Want Peace, but with Honour - Musharraf, 28 May 2002:انظر

11-James Kynge and Edward Luce, 'India and China Let Trade Take the Sting out of Tensions', Financial Times, 24 October 2003.

12-Ibid.

13-Perkovitch, India's Nuclear Bomb, pp. 442 - 3:انظر .

14-Richard McGregor and Edward Luce, 'A Share of Spoils: Beijing and New Delhi Get Mutual Benefits from Growing Trade', Financial Times, 24 February 2005:انظر.